معالم التجديد
للفكر والخطاب الإسلامي

فهرسة أثناء النشر/ إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية. إدارة الشئون الفنية

عمارة، محمد
معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي/ إعداد: محمد عمارة. - القاهرة: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات/ ط1/ القاهرة: 2017م.
77ص؛ 17×24سم- (الإسلام وقضايا العصر؛ 1)
تدمـــــك: 978-977-654-344-7
رقم الإيداع: 2017/28493
1- الخطابة الدينية
أ- العنوان
815.05

دار النشـــــر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات
عنـــوان الكتـــاب: معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي
الـــكـــاتـــب: أ.د. محمد عمارة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر

روابط rawabt
للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

١٩ حسن أفلاطون - بجوار مستشفى عبد القادر
فهمي - أرض الجولف - مصر الجديدة.
+{202} 24178673
info@rawabtonline.com
www. rawabtonline.com

ويحظر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملًا أو جزئيًا، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

الإسلام وقضايا العصر (1)

مَعَالم التَّجديد للفكر والخطاب الإسلامي

أ.د. محمد عمارة

روابط rawabt
للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology
2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تراث الإسلام

لأن هذا العنوان شديد التعميم والإطلاق.. لذلك كان لابد من «تفكيكه» كي تكون الكتابة فيه علمية وموضوعية بقدر الطاقة والإمكان..

ذلك أن تراثنا -الديني.. والفكري.. والحضاري- ليس على درجة واحدة من المكانة والفعل والتأثير..

❐ فهناك التراث المقدس، الذي يمثل المرجعية الأولى للأمة، وهو القرآن الكريم -البلاغ الإلهي-.. والسنة النبوية الصحيحة -أي البيان النبوي لهذا البلاغ الإلهي-..

وحتى هذا التراث المقدس، لا يحتل -في المرجعية- مكانًا واحدًا.. ففي القرآن الكريم -الذي هو قطعي الثبوت- ما هو «محكم.. ونص» في موضوعه، لا اختلاف في فهمه وفقهه وتفسيره ودلالته.. ومنه ما هو «متشابه» يمثل مجالًا فسيحًا لحركة العقول والإفهام وتمايزها وتعدديتها، في إطار ما هو محكم من الآيات.. وفي إطار حقائق اللغة وثوابت الاعتقاد..

وكذلك السنة النبوية.. فمنها ما هو متواتر -أي قطعي الثبوت-.. ومنها ما هو من أحاديث الآحاد -أي ظنية الثبوت-.. ومنها ما هو قطعي الدلالة.. ومنها ما هو ظني الدلالة.. ومنها ما يفيد «العلم» لكنه لا يفيد «اليقين»..

ومن السنة النبوية ما هو بيان للرسالة الإلهية، وتفصيل لمجمل القرآن، وبيان لإشاراته.. ومنها سنن تدور أحكامها مع العلل المتغيرة والمصالح المتبدلة إعمالًا وتجاوزًا.. أي «تنفيذا» و«وقفًا للتنفيذ».. مثل السنن التي تعلقت بفروع السياسة، ونظم الحرب، والمعاملات.. وبالعادات والتقاليد والأعراف والمصالح التي تدخل في باب المتغيرات تبعًا لتغير الواقع المتطور.. والمعيش..

❐ وهناك التراث الفكري، الذي أبدعته الأمة -في مختلف ميادين المعرفة- عندما نَزَّلت القرآن والسنة على الواقع المعيش، وعقدت القران بين فقه الأحكام وفقه الحياة الاجتماعية التي عاشها الإنسان عبر تاريخ الإسلام، وعبر مجتمعاته..

وليس لهذا التراث الفكري -الذي هو اجتهاد المجتهدين- عصمة تضفي عليه القداسة التي يتمتع بها القرآن والسنة الصحيحة.. فهو ثمرة لملكات العقل الإنساني.. وهي -ككل ملكات الإنسان- نسبية الإدراك.. وأعلى مستويات الاجتهاد الإسلامي والعلم الإنساني هو استنباط «الأحكام الظنية».. أي أن المعرفة الإنسانية -حتى في أرقى مستوياتها- هي نسبية.. وظنية.. وجزئية.. وكسبية.. وسبقها جهل.. بينما اليقيني.. والكلي.. والشامل.. والمطلق.. والمحيط هو علم الله -سبحانه وتعالى-.. فعلم الله -كما يقول أبو الوليد بن رشد [595-520هـ - 1126-1198م]: هو سبب الوجود، بينما علم الإنسان ومعرفته هما ثمرة جزئية للوجود والموجود..

لذلك، كان التراث الفكري الإسلامي هاديًّا.. ومرشدًا.. وملهمًا.. وكنزًا معرفيًّا.. لكن دون أن يكون قيدًا على العقل المسلم، يقف به عند مذهب من المذاهب، أو جيل من الأجيال، أو قرن من القرون..

ففي إطار الكليات الدينية المقدسة، التي مثلت الأطر المرجعية، تظل الأبواب مفتوحة على مصراعيها للتطور والاجتهاد والتجديد، الذي يواكب حركة الواقع، المتغير دائمًا والمتطور أبدًا..

❐ ولأن تراثنا هو تراث أمة، تميزت بالعالمية، تبعًا لشريعتها العالمية والخاتمة.. وليس تراث قبيلة.. أو قومية.. أو جنس.. أو لون.. أو إقليم..

ولأن هذا التراث قد أبدعته شعوب مختلفة، وقوميات متعددة، في عصور وأجيال متمايزة وفي ظل ملابسات وتحديات متنوعة.. فلقد جاء هذا التراث متنوعًا، بل -وأحيانًا- متناقضًا.. وتلك حقيقة جوهرية ومحورية لا بد من الانتباه إليها ونحن نتحدث عن دور هذا التراث في تعامل أمتنا مع معارف العصر الذي نعيش فيه الآن..

- لقد عرف تراثنا تيارًا فكريًّا نصوصيًّا، تبلور في حياتنا الفكرية كرد فعل مناقض

للعقلانية اليونانية، التي وقفت عند البرهان العقلي وحده، ولم يكن لديها نص ديني تحتكم إليه.. والأمر الذي لاشك فيه أن هذا التراث النصوصي -إذا أخذ بحرفيته- لا يقف موقفًا وديًّا من مجتمع المعرفة المعاصر.. لأنه يضيق بالانفتاح على الآخر.. ويتحفظ على أدوات النظر العقلي وعلى التأويل.. ويشد أهله إلى الماضي، ويهاجر بهم إلى تجارب السلف، ويخاصم التطور والتجديد إلى حد كبير.

- كذلك عرف تراثنا تيارًا فكريًّا باطنيًّا غنوصيًّا عرفانيًّا، وقف بأصحابه عند خطرات القلوب، وإلهامات الضمائر، ومجاهدات الأرواح.. فغض الطرف عن دور النقل والنصوص، وعن تعقل العقول.. وسلك إلى ذلك ألوانًا من التأويل المنفلت من قواعد اللغة وثوابت الاعتقاد.. حتى لقد فرّغ اللغة من «الحقيقة» وسلكها كلها في سلك «المجاز».. ومن ثم فرّغ الشعائر والعبادات من «حقائقها» ومن وظيفتها لدى جمهور المخاطبين..

وتراث هذا التيار -الباطني الغنوصي العرفاني- وخصوصًا شرائح الغلو فيه.. لا يقف موقفًا وديًّا من مجتمع المعرفة الذي نعيش الآن فيه.. لأن معارف العصر تعلي من مقام العقل، ومن مكانة التجربة والحواس..

- كذلك عرف تراثنا تيارًا جبريًّا، أنكر حرية الإنسان واختياره وقدرته واستطاعته.. فخلف مقولات شديدة الضرر على سعي إنساننا المعاصر للتحرر والتقدم والإبداع والنهوض.

- كذلك عرف تراثنا شريحة محدودة العدد والتأثير، وقفت عند تقليد العقلانية اليونانية.. فلم تفسح -في فكرها- مكانًا ملحوظًا للنص الديني.. ولم تهتم -كثيرًا- بعلوم القلوب والسلوك.. ولم تقم بالتوفيق بين الفلسفة والدين.. بين الحكمة والشريعة..

- كذلك يجب أن نميز في تراثنا بين فكر العصور التي هدد الغزو الخارجي فيها وجود الأمة، فضمرت فيها مساحة الانفتاح على الآخر.. وبين فكر عصور القوة والمنعة والأمن، التي فتحت فيها الأمة أبواب التفاعل مع الآخرين..

- ولقد عرف تراثنا -كذلك- تيارًا فكريًّا اشتغل أهله بالعلوم التجريبية.. والملاحظة.. والاستقراء.. ولقد انطلق هذا التيار - إلى ذلك- من دعوة القرآن للنظر في عوالم الخلق

والملكوت.. واستفاد هذا التيار من التراث الإغريقي.. الذي ترجموه.. ثم فحصوه.. وكتبوا عليه «الشكوك»، وعلامات الاستفهام والمراجعات والتصحيحات.. انطلاقا من المنهج التجريبي الذي أبدعته الحضارة الإسلامية.. والذي جعل علماء هذا التيار يطورون ويضيفون إلى الميراث الإغريقي في العلوم الطبيعية والدقيقة والمحايدة..

ولقد تميز تراثنا هذا -في العلوم الطبيعية والتجريبية- عن نظيره الإغريقي.. بأن أهله ومبدعيه قد جمعوا إلى «الحواس والتجربة» «الإيمان القلبي»، ومنظومة القيم الإسلامية، وملكة العقلانية الإسلامية المؤمنة.. أي أنهم قد آمنوا بالنصوص الدينية، دون أن يقفوا عند ظواهرها، وإنما فقهوها بالعقول المؤمنة.. وكتب كثير منهم في علوم القلوب والسلوك، دون أن يهملوا الفلسفة العقلية، ولا التجارب الحسية.. فتكاملت -عند هذا التيار- في تراثنا الإسلامي.. أعلى مستويات الجدارة في الانفتاح على جديد المعرفة..

لقد قادتهم اكتشافات أسرار الكون إلى مزيد من الخشية لمبدع هذا الكون.. فبرئوا من الفصام النكد بين «الخبراء الذين لا قلوب لهم».. و«الفقهاء الذين لا عقول لهم» !.

لذلك؛ كان إحياء تراث هذا التيار من تياراتنا الفكرية طاقة فاعلة في تزكية انخراط العقل المسلم المعاصر في معارف العصر ومجتمع المعرفة العصرية.. بحسبان أن ذلك الانخراط هو تطور طبيعي لتراثنا الموروث، وليس انقلابًا على هذا التراث الموروث.

وعلينا أن نعترف -وننبه- إلى أن هذا اللون من التراث الإسلامي هو أكثر ألوان التراث تعرضًا للإهمال.. فليس له إلا معهد يتيم في سوريا وحدها !..

❐ كذلك.. ونحن نتعامل مع التراث.. ونبحث عن دوره في حفز عقلنا المعاصر إلى الانخراط في معارف العصر.. علينا أن نتنبه إلى سنة التطور التي حكمت خط سير المذاهب والأنساق الفكرية والفقهية في تراثنا..

فالتيار النصوصي الذي بدأ «رد فعل» على العقلانية اليونانية اللادينية، لم يقف -في مسيرته وصيرورته- عند الجمود على «رد الفعل».. وإنما تطور على يد مواكب المجددين من علمائه، الذين مارسوا «الفعل»، ولم يقفوا عند تراث «رد الفعل».. ولقد حدث ذلك للسلفية، التي تطورت على

يد شيخ الاسلام ابن تيمية [661 - 728هـ - 1263 - 1328م] وابن القيم [691 - 751هـ - 1292 - 1350م] وابن عقيل البغدادي [431 - 513هـ - 1040 - 1119م] وابن الجوزي [508 - 597هـ - 1114 - 1201م].. فلم تجمد هذه السلفية عند نصوصية الإمام أحمد بن حنبل [164 - 241هـ - 780 - 855م] التي كانت «رد فعل» على ترجمة اليونانيات، ولا أدرية الشعوبية الفارسية..

وحدث ذلك أيضًا للأشعرية، التي تطورت على يد حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م] والباقلاني [453هـ - 1013م] والجويني -إمام الحرمين-[419 - 478هـ - 1028 - 1085م] فلم تقف عند «رد الفعل» الذي مثله أبو الحسن الأشعري [260 - 324هـ - 874 - 936م] ضد المعتزلة..

حتى لقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية -وهو فيلسوف السلفية.. وأبرز أعلامها-:

«إن كثيرًا من المتأخرين المنتسبين إلى الإمام أحمد.. كابن عقيل، وصدقة بن الحسين [477 - 537هـ - 1084 - 1177م] وابن الجوزي، قد مالوا إلى بعض كلام المعتزلة، بينما كان الأشعري أقرب إلى مذهب الإمام أحمد من هؤلاء»![1].

فالتطور في تراثنا الفكري والمذهبي -الكلامي والفقهي- هو قسمة أصيلة.. وتسليط الأضواء على هذه القسمة يساعد على تفكيك الجمود المذهبي، ويعين على توجيه التراث لتقبل معارف العصر الذي نعيش فيه.

❐ كذلك يجب أن نزكي التوجه الذي يحتضن تراث الأمة -كل تراث الأمة- دون أن يتخندق في مذهب واحد من مذاهب هذا التراث.. ذلك أن الولاء لكل التراث، مع الاختيار منه، يزكي عقلية الانفتاح على عوالم المعرفة الحديثة والمعاصرة، على عكس عقلية الانغلاق على مذهب واحد من مذاهب التراث..

ونحن نرى مصداق ذلك في البلاد التي تحصر عقلها الفقهي في مذهب واحد لا تتعداه..

- فإيران قد نصت في دستورها على جواز تعديل كل مواد الدستور إلا المادة التي نصت على أن المذهب الجعفري هو مذهب إيران !..

(1) [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول]، جـ1، ص 161، طبعة القاهرة سنة 1321هـ.

- وفي المملكة العربية السعودية يتفرد المذهب الحنبلي بالسيادة، حتى ليفرض فقهه على الحجيج الذين ينتمون إلى مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية !..

- وفي المغرب تم تقنين واحدية المذهب المالكي -لمواجهة امتدادات السلفية الحنبلية- !..

- وفي تركيا يتفرد المذهب الحنفي بين أهل السنة الأتراك..

بينما تحتضن مصر كل المذاهب الفقهية الإسلامية.. ولقد ظل الأزهر يدرسها جميعها حتى عندما كانت مصر جزءًا من دار الخلافة العثمانية.. وهي -أي مصر- تنتقي وتختار الأصلح والأنسب من هذه المذاهب وتصدر موسوعتها الفقهية على المذاهب الثمانية -الموثقة أصولها-: الشافعي.. والمالكي.. والحنفي.. والحنبلي.. والظاهري.. والزيدي.. والجعفري.. والإباضي.. بينما وقفت الموسوعة الفقهية الكويتية عند المذاهب السنية الأربعة الشهيرة: الحنفي.. والمالكي.. والشافعي.. والحنبلي..

فضربت مصر -بذلك- المثل على ما يجب أن ننهجه من الانفتاح على مذاهب الأمة وكل تراثها، دون التخندق في مذهب لا نتعداه.

❋❋❋

ولأن «الوسطية الجامعة» هي المنهاج الأصوب والأفعل في التعامل مع التراث.. ومع الواقع.. ومع المعارف التي أبدعها الآخرون.. كان تسليط الأضواء، وبذل جهود الإحياء لقسمات تراثنا الجامعة بين: العقل.. والنقل.. والتجربة.. والوجدان.. هو السبيل لجعل هذا التراث الممثل للثقافة المتوازنة التي تعين على الانخراط في **«المعرفة الضرورية والنافعة»** التي يزخر بها واقعنا المعيش..

أي أننا كما نتخذ موقفًا انتقائيًّا إزاء تيارات فكرنا التراثي.. فإننا يجب -أيضًا- أن نتخذ موقفًا انتقائيًّا من المعرفة المبذولة والمعروضة في واقعنا المعاصر..

فنحن لا نريد تراث الجمود عند ظواهر النصوص الموروثة.. ولا المعرفة المعاصرة التي يقف أصحابها بجمود عند بعض النظريات الوافدة..

وكما نرفض تأويلات الباطنية الغنوصية في تراثنا، فإننا نرفض -كذلك- التأويلات العبثية لما بعد الحداثة، تلك التي تفكك الأنساق الفكرية الحاكمة للعقل الإنساني، وتقذف بالإنسان إلى العدمية والفوضوية واللاأدرية..

وكما نرفض تراثنا الخرافي في المهدية والمهدوية.. نرفض -كذلك- «معارف» الأصوليات البروتستانتية الغربية، التي تنتظر المسيح ليحكم الأرض ألف سنة سعيدة.. كما ينتظر بعض منا المهدي، الذي سيملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت جورًا.. فانتظار الخلاص والصلاح على «يد الغائب» هو باب للكسل العقلي، الذي يعلق التغيير على الغائب المنتظر.. كمثل المحب الكسول، الذي يغني:

يـا مـين يجيـب لي حبيبـي

دون أن ينهض هو للبحث عن هذا الحبيب !..

و إذا كان تراثنا قد **«تدينت فيه الفلسفة، وتفلسف فيه الدين»**.. فإن خصيصته هذه هي التي تجعلنا نقبل ونتقبل المعرفة العلمية المحكومة تطبيقاتها بالقيم الأخلاقية.. ونقبل ونتقبل العقلانية المؤمنة، التي يبرأ فيها الإيمان من الخرافة، وتبرأ فيها العقلانية من المادية والإلحاد..

هذا هو الفكر التراثي الذي يحفز أمتنا -إذا نحن أحييناه، وسلطنا عليه الأضواء- إلى المعرفة الضرورية والنافعة، التي تمثل «الصواب والحكمة» في واقعنا المعيش..

❋❋❋

❐ ولقد أبدعت الدعوة الإصلاحية -مدرسة الإحياء والتجديد- في عصرنا الحديث.. هذا النموذج «التراثي التجديدي» الذي نحتاج إليه..

ولقد صاغ رائد هذه المدرسة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] نظرية في المعرفة تمثل المفتاح في هذا الموضوع.. موضوع: كيف يعيش التراث في الانفتاح على الجديد والتجديد في ميادين المعارف والعلوم، دون حدوث قطيعة معرفية مع هوية الأمة وثوابتها..

صنع ذلك، عندما أحيا العقلانية المؤمنة.. وسلط الأضواء على السببية.. وعلى السنن الكونية والاجتماعية.. وعندما اتخذ موقفًا نقديًّا من المأثورات والمرويات.. وأحيا علم المقاصد.. وانتقد الغلو الديني واللا ديني.. وحارب الجمود النصوصي.. والخرافات والشعوذات..

لقد تحدث الإمام محمد عبده عن «**الهدايات الأربع**».. هدايات: العقل.. والنقل.. والتجربة.. والوجدان.. فقال:

«لقد منح الله الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاها: هداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري، وتكون للأطفال منذ ولادتهم.

والثانية: هداية الحواس والمشاعر، وهي متممة للهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيهما الحيوان الأعجم، بل هو فيهما أكمل من الإنسان، فإن حواس الحيوان وإلهامه يكملان له بعد ولادته بقليل، بخلاف الإنسان، فإن ذلك يكمل فيه بالتدريج في زمن غير قصير.

والثالثة: هداية العقل. خلق الإنسان ليعيش مجتمعه ولم يعط من الإلهام والوجدان ما يكفي مع الحس الظاهر لهذه الحياة الاجتماعية كما أعطى النحل والنمل.. فحباه الله هداية هي أعلى من هداية الحس والإلهام، وهي العقل الذي يصحح غلط الحواس والمشاعر ويبين أسبابه، وذلك أن البصر يرى الكبير على البعد صغيرًا، ويرى العود المستقيم في الماء معوجًا، والصفراوي يذوق الحلو مرًا، والعقل هو الذي يحكم بفساد هذا الإدراك.

والهداية الرابعة: الدين. يغلط العقل في إدراكه كما تغلط الحواس، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته الشخصية، والنوعية، ويسلك بهذه الهدايات مسالك الضلال، فيجعلها تسخره لشهواته ولذاته حتى تورده موارد الهلكة.. فاحتاج الناس إلى هداية ترشدهم في ظلمات أهوائهم، إذا هي غلبت على عقولهم، وتبين لهم حدود أعمالهم ليقفوا عندها، ويكفوا أيديهم عما وراءها..

فالإنسان في أشد الحاجة إلى هذه الهداية الرابعة -الدين- وقد منحه الله إياها..»[1].

❋ ❋ ❋

(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج4ص43 - 45 دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة الشروق القاهرة، سنة 1993 وطبعة 2006م.

فإذا استطعنا أن نحيي من تراثنا -بالتحقيق والنشر والدراسة- مكتبة تقدم للعقل المعاصر هذه القسمات والهدايات الأربع:

1- **العقلانية:** التي لا تهمل النقل.. ولا التجربة.. ولا الوجدان..

2- **والوجدان:** الذي يعصمه العقل والنقل والتجربة من الغرق في الباطنية والغنوص والخرافات..

3- **التجريبية العلمية:** التي ترطبها وتضبطها هدايات الإيمان.. والقلوب..

4- **والنصوص:** التي تعصمها العقلانية المؤمنة من الجمود عند ظواهرها، والتقليد لحرفيتها..

إذا استطعنا تحقيق ونشر ودراسة «مكتبة تراثية» تكوّن هذه العقلية المتوازنة -التي يرطب فيها «القلب» حسابات «العقول».. ويوقظ فيها «العقل» ويضبط خطرات «القلوب».. إذا استطعنا ذلك -وهو ممكن ومستطاع- نكون قد فتحنا أوسع الأبواب أمام أمتنا لمعارف العصر، التي تشهد ثورة «كمية.. وكيفية» غير مسبوقة.. والتي تسهم في تقدمنا ونهوضنا من المأزق الحضاري الذي نعيش فيه.. وذلك دونما قطيعة معرفية مع أثمن وأجمل ما في تراثنا الفكري العريق والغني والعميق..

ولنتذكر دائمًا وأبدًا أن انفتاح العقل المسلم على المعارف الإنسانية -بصرف النظر عن مصدرها- هو القاعدة.. وأن الانغلاق هو الاستثناء الشاذ..

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول:

❐ **«الكلمة الحكمة ضالة المؤمن»** -رواه الترمذي وابن ماجة-.

❐ **وفي البخاري تعريف للحكمة بأنها «الإصابة في غير النبوة»..**

❐ ولقد قال الكندي -الفيلسوف-[260هـ - 873م]: **«خليق بنا أن لا نخجل من الاعتراف بالحقيقة واستيعابها مهما كان مصدرها».**

❐ وقال أبو الوليد بن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م]: **«إنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك.. سواء أكان مشاركًا لنا في الملة أو غير مشارك، طالما كان صوابًا»**.

❐ وقال أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي [431 - 517هـ - 1040 - 1119م]: **«إن السياسة: هي التدابير التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، حتى و إن لم ينزل بها وحي أو ينطق بها رسول»**.

❐ وقال جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314هـ - 1868 - 1897م]: **«إن أبا العلم وأمه هو الدليل.. والحقيقة تُلتمس حيث يوجد الدليل..»**.

هكذا كان -ويجب- أن ينفتح العقل المسلم على «الحكمة».. «الصواب العقلي» و«الإبداع المعرفي».. ويجب أن نحيي من تراثنا ما يزكي هذا الانفتاح.. فالحكمة والصواب - مهمًا كان مصدرها- لابد أن تدعم هوية الأمة وثوابتها.. بينما الجمود والتقليد هما اللذان يقيمان قطيعة مع أصالتنا ومع العصر الذي نعيش فيه.

❋ ❋ ❋

تهذيب التراث الإسلامي

تراثنا الإسلامي: هو الميراث الذي امتلكته الأمة، وعاشت عليه، وأضافت إليه وطورته، في مختلف ميادين العلم والمعرفة والفكر والآداب والفنون، منذ ظهور الإسلام وحتى العصر الذي نعيش فيه.. وهو التراث الذي أحيا واستوعب الكثير من مواريث شعوب الأمة في المراحل الحياتية التي سبقت ظهور الإسلام..

وهذا التراث منه ما هو وحي إلهي، مقدس ومعصوم، وهو القرآن الكريم: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ ﴾ [فاطر:32].. وتأتي السنة النبوية الصحيحة لتمثل البيان النبوي لهذا البلاغ القرآني، لتكتسب العصمة إذا كانت «متواترة» قطعية الثبوت، أو «عملية» تجسدت في أرض الواقع وشهدت عليها الأمة، ومارستها جيلًا بعد جيل..

وهذا التراث المقدس -الوحي.. والبيان النبوي للوحي- لا يسمى «فكرًا»؛ لأن الفكر عملية بشرية خالصة، وإبداع إنساني وثمرة للتفكر والتدبر والتعقل والتأمل، وجميعها من صفات الإنسان التي يتنزه عنها الله -سبحانه وتعالى- الذي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى:11]..

فالتراث المقدس هو علم إلهي كلي ومطلق ومحيط، وهو مصدر الوجود.. بينما الفكر البشري هو معارف إنسانية، منها الديني الذي هو ثمرة التفكر في الوحي الإلهي، ومنها الدنيوي الذي هو ثمرة للتفكر في الوجود، ولذلك يوصف الله -سبحانه وتعالى- «بالعالم» ولا يوصف «بالمفكر» ولا «بالعارف»؛ لأن المعارف كسبية وجزئية، وغالبًا يسبقها جهل.. وتلك جميعها من صفات الإنسان، التي يتنزه عنها الله -سبحانه وتعالى-..

ومن الأمثلة على هذا «التمييز» في التراث والموروث: «الشريعة» و«الفقه».. فالشريعة

وضع إلهي ثابت.. بينما «الفقه» اجتهاد بشري محكوم بإطار الشريعة وقواعدها، ولذلك كان «الشارع» هو الله -ولا يوصف بالفقيه- وكان الفقيه هو الإنسان -المجتهد في الأحكام الشرعية- ولا يسمى شارعًا.. ولأن إبداع الأمة الإسلامية، الذي كون تراثنا الإسلامي، هو فكر غير مقدس ولا معصوم، دخل جميعه في باب «الاجتهاد» الذي لا عصمة له، والذي تجوز مراجعته.. بل قد تجب هذه المراجعة لهذا اللون من التراث في كثير من الأحيان..

ولقد عرف تراثنا الإسلامي، منذ أن استوى «فن التدوين» في حضارتنا -قبل أكثر من ألف عام- فنًا من فنون تحقيق التراث هو فن «تهذيب» هذا التراث، أي مراجعته، وإعادة إخراجه في صورة أفضل، سواء من حيث الشكل أو المضمون..

والذين يراجعون فهارس المخطوطات العربية الإسلامية -التي تعد بالملايين- وعناوين الكتب التي طبعت من هذه المخطوطات، سيجدون آلافًا من عناوين الكتب التي هي «تهذيب» لكتب كتبها السابقون..

وفي أول «معجم» رصد عناوين المطبوعات التي طبعتها المطابع العربية في عصرنا الحديث -[معجم المطبوعات العربية والمعربة] ليوسف إلياس سركيس [1856 - 1932م]- وهو الذي رصد عناوين المطبوعات حتى عشرينيات القرن العشرين.. نجد العديد من العناوين التي تؤكد على هذه الحقيقة.. حقيقة أن «تهذيب التراث» هو فن قديم وأصيل في التعامل مع التراث..

فهناك كتب: [تهذيب الأسماء واللغات] و[تهذيب إصلاح المنطق] و[تهذيب التاريخ الكبير] لابن عساكر [499 - 571هـ - 1105 - 1176م] و[تهذيب المنطق والكلام] و[تهذيب الوصول إلى علم الأصول] و[اللباب في تهذيب الأنساب].. إلخ.. إلخ.. كما نجد فيما طبع بعد هذا التاريخ: [تهذيب سيرة ابن هشام] و[تهذيب الكامل في اللغة والأدب] و[تهذيب الصحاح] و[تهذيب الأغاني].. وغيرها الكثير والكثير في هذا الفن من فنون التعامل مع التراث..

بل إننا إذا نظرنا في كتب السنة النبوية الشريفة، سنجدها جميعها -الصحاح منها والمسانيد- قد قامت على فن التهذيب والغربلة والاختيار من بين المرويات التي نسبت إلى رسول

الله ﷺ.. فصحيح البخاري -وهو أصح كتب الحديث النبوي- قد جاء ثمرة لاجتهاد الإمام البخاري [194 - 256هـ - 810 - 870م] في الفرز والغربلة والنقد والفحص والتمحيص -وفق قواعد «الرواية» و«الدراية»-.. كانت حصيلته نحوًا من ثلاثة آلاف حديث -إذا استثنينا المكرر- استخلصها البخاري من بين أكثر من ستين ألفًا من المرويات التي نسبت إلى رسول الله ﷺ.. وذلك هو عين «التهذيب» لهذه الآلاف المؤلفة من المرويات..

وإذا كان الإمام السيوطي [849 - 911هـ - 1445 - 1505م] قد جمع في [الجامع الكبير] مئات الألوف من الأحاديث.. وإذا كان الإمام أحمد بن حنبل [164 - 241هـ - 780 - 855م] قد جمع في [مسنده] نحوًا من ثلاثين ألف حديث.. فإن الإمام مالك بن أنس [93 - 179هـ - 712 - 795م] قد وقف -في [الموطأ]- عند مئات من الأحاديث فقط لا غير.. وتلك نماذج لتفاوت الاجتهادات في الغربلة والفحص والنقد والتدقيق -أي التهذيب- للمرويات..

ولذلك؛ وجدنا منهج «التهذيب» -أي الاختيار- واضحًا عند علماء السنة النبوية في التعامل مع الكتب التي جمعت مروياتها.. فالبخاري -مثلًا- مقدم على غيره من الصحاح والمسانيد.. وما اتفق عليه الشيخان - البخاري ومسلم [204 - 261هـ - 820 - 875م]- له مكانة متميزة على ما لم يتفقا عليه.. ثم جاءت مصنفات حديثية كثيرة اختارت واصطفت من كتب الصحاح.. ومن أشهرها -في عصرنا الحديث- [صفوة صحيح البخاري] للعلامة الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400هـ - 1888 - 1980م].. و[المنتخب من السنة] -الذي أنجزه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-..

ولقد حدث هذا التهذيب والاختيار والغربلة والمراجعة لكثير من كتب التفسير للقرآن الكريم -واتخذ ذلك- أحيانًا.. شكل «الخلاصة».. و«الصفوة».. و«الاختصار»..

وإذا كان هذا النهج في التعامل مع التراث -التهذيب لهذا التراث- منهجًا قديمًا وأصيلًا، عرفه أسلافنا، وطبقوه في مختلف فنون التراث.. فإننا لا نغالي إذا قلنا **إننا نحتاج -في واقعنا الفكري المعاصر- إلى «نهضة في تهذيب التراث»، وذلك لترشيد فكرنا الإسلامي المعاصر، ولإقامة المصالحة الحقيقية بين هذا التراث وبين حقائق الوحي الإلهي المعصوم من جانب، وبينه وبين الحقائق العلمية من جانب آخر..** وعلى سبيل المثال:

1- فإن الكثير من كتب التفسير القديمة للقرآن الكريم قد تسربت إليها بعض من الإسرائيليات المليئة بالقصص الخرافي، سواء في الحديث عن التواريخ القديمة للأمم السابقة، أو أخبار بدء الخلق.. أو في الحديث عن المغيبات.. سواء منها الحكايات عن عالم الغيب أو عن الفتن والملاحم التي ستأتي في آخر الزمان..

وإذا كان الإسلام قد امتاز وتميز -بل وتفرد- بالاقتصاد في الحديث عن المغيبات، كي يدفع العقل المسلم للتركيز على الإبداع في عالم الشهادة، فإن هذه الإسرائيليات قد حرفت العقل المسلم عن رسالته، وأغرقته في هذا الطوفان من القصص الخرافي الذي لا أصل له في الوحي القرآني، ولا ذكر له فيما تواتر أو صح من أحاديث رسول الله ﷺ.

ولقد كتبت دراسات نفيسة حول قضية الإسرائيليات في كتب التفسير للقرآن الكريم، وضرورة تنقية هذه الكتب -أي تهذيبها- من هذه الإسرائيليات.. وذلك مثل كتابات المرحوم الشيخ محمد حسين الذهبي [1333 - 1397هـ - 1915 - 1977م] [الإسرائيليات في التفسير والحديث] و[الاتجاهات المنحرفة في التفسير: دوافعها ودفعها].. ومن أحدث هذه الكتابات رسالة الدكتوراه التي أنجزت في كلية دار العلوم.. والتي تتبعت صاحبتها الأصول العبرية لهذه الإسرائيليات التي تسربت إلى كتب التفاسير والتواريخ -وهي رسالة نشرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-.

وإذا كان القرآن الكريم قد جاء معجزة عقلية، تستحث العقل ليتفكر ويتدبر ويتذكر.. وإذا كان الدين الإسلامي هو علم -بالمعنى الدقيق لمصطلح العلم- أي ابن الدليل والعقل والمنطق - وبعبارة الإمام مالك بن أنس: «.. فإن ديننا هذا علم، وإن علمنا هذا دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»- فإن تهذيب كتب التفسير القديمة، وتنقيتها من القصص الخرافي الذي تسرب إليها، هو الشرط الضروري لجعل هذه التفاسير متسقة مع العقلانية القرآنية، ومع المنهاج القرآني في تقدير العلم والعلماء: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:18].

كما أن هذا التهذيب لهذه التفاسير هو الشرط لتخليص قراء هذه التفاسير من «المنهج الخرافي» ووصلهم بالمنهج العلمي والعقلانية المؤمنة، التي بدونها لا سبيل إلى التقدم والنهوض..

إننا بحاجة إلى تهذيب هذه الكتب -في تفسير القرآن الكريم- تهذيبًا ينقيها من هذا القصص الخرافي الإسرائيلي، مع بقاء مخطوطاتها وطبعاتها القديمة على حالها، كمصادر لدراسات الباحثين والمتخصصين.. وليس هذا بالأمر الغريب أو الجديد.. فلدينا -في دور الكتب- تراث ضخم كتب في السحر والشعوذة وأسرار الحروف والأرقام والتنجيم، لا يطلع عليه إلا الباحثون الدارسون الذين يقدمون لدور الكتب شهادات جامعاتهم أو مراكز أبحاثهم الشاهدة على حاجتهم الأكاديمية إلى الإطلاع على هذا «التراث»..

وكذلك يجب أن يكون الحال مع هذا التراث في التفسير - بعد تهذيبه في الطبعات التي تنشر بين الجمهور- مع بقاء أصوله وقفًا على الباحثين المتخصصين، الذين يدرسونه في سياقاته التاريخية.. ويبحثون عن العلل التي أدخلت عليه هذه الإسرائيليات..

2- وفي علم العقيدة الإسلامية -علم الكلام الإسلامي- سنجد الكثير من الجدل الذي دار بين علماء الكلام في الإلهيات والغيبيات.. التي اقتصد الاسلام في الحديث عنها، لعجز العقل البشري -وهو نسبي الإدراك- عن فقه حقائقها ومكنوناتها.. بل ولعجز اللغة عن التعبير عن كنه هذه الحقائق.. وهو جدل تضخمت به كثير من كتب الفرق والمذاهب الكلامية، تسرب إليها من المجادلات والمناظرات التي دارت بين علماء الكلام وبين أصحاب المذاهب والديانات غير الإسلامية.. وخصوصًا مذاهب الفرس والهنود.. وفلاسفة الغنوصية والباطنية.. ثم حدث أن انتقلت هذه المجادلات من ميدان الصراع الفكري الخارجي إلى ميدان الجدل بين المذاهب الإسلامية، فوظفت في غير ميدانها، وفرقت الصف الإسلامي، وأورثته الكثير من ألوان التعصب المذهبي المقيت.. حتى ليشهد على هذه الحقيقة أحد أساطين هذا العلم -حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 111م]- فيقول: إنك قد تعرض المسألة على الأشعري فيوافقك عليها.. فإذا قلت له إنها رأي المعتزلة عاد فرفضها، بعد أن كان قد قبلها.. والعكس صحيح !..[1]

ولقد رأينا الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] عندما كتب كتابه «الصغير - النفيس» [رسالة التوحيد] كيف هذب فيه علم العقيدة الإسلامية،

(1) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة طبعة القاهرة سنة1907م

عندما نقاها من «شغب المتكلمين القدماء» الذين افتعلت خلافاتهم المذهبية الكثير من المسائل الخلافية المتوهمة.. فلما جاء الإمام محمد عبده، ونقى هذه العقائد من تعصب الفرق والمذاهب، اكتشفنا المساحة الواسعة للأرض المشتركة بين جميع هذه المذاهب في العقائد والتصورات والمسائل التي ملأ الخلاف حولها كتب علم الكلام القديم..[1]

ولذلك، فإننا بحاجة إلى تهذيب تراثنا في علم الكلام، تهذيبًا يستخلص العقائد التي جاء بها الوحي الإلهي المعصوم في النصوص قطعية الدلالة والثبوت.. وتقديم هذا التراث إلى جمهور الأمة، مع بقاء مخطوطات ذلك التراث وطبعاتها القديمة وقفًا على أهل الاختصاص من الباحثين والعلماء..

ولقد سبق لحجة الإسلام أبو حامد الغزالي أن مارس هذا التهذيب لعلم العقائد الإسلامية عندما كتب كتبه: [الاقتصاد في الاعتقاد] و[إلجام العوام عن علم الكلام] و[المضنون به على غير أهله].. فميز بين ما هو ضروري للجمهور وبين ما هو وقف على أهل الاختصاص.. وكذلك صنع ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] مع التأويل للآيات المتشابهات.

3- وميدان ثالث من ميادين التراث الإسلامي الذي يحتاج إلى التهذيب.. هو تراثنا في التصوف.. إن التصوف هو علم القلوب والسلوك.. وليس هناك عالم من علماء الإسلام ترك بصمته على الثقافة الإسلامية إلا وقد جمع بين الفلسفة العقلانية وبين تقوى القلوب.. فتقوى القلوب ترطب الحسابات المجرد ة للعقول.. وحسابات العقول توقظ وتضبط خطرات القلوب، فتكون الثمرة هي ثقافة الوسطية الإسلامية الجامعة والمتوازنة، البريئة من إنشطارية التناقضات الحادة بين «العقل» و«النقل» تلك التي أثمرت ثمرات مرة، من مثل «الخبراء» الذين لا قلوب لهم، و«الفقهاء» الذين لا عقول لهم !..

لكن تراثنا في التصوف قد تسربت إلى كثير من كتبه ركامات من الخرافة والشعوذة والأساطير، التي سيقت تحت عناوين «الخوارق» و«الكرامات»..

(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج3دراسة وتحقيق د. محمد عمارة طبعة دار الشروق - سنة 1993م.

صحيح أن «الخوارق» و«الكرامات» هي من الحقائق المجمع عليها إسلاميا باعتبارها إكرامًا إلهيًّا لمن صفت نفوسهم بالرياضات الروحية، وتخففت أرواحهم من أثقال المادة وظلماتها الحاجبة للأرواح، فنمت ملكاتهم الروحية -بهذه الرياضات والمجاهدات الروحية- كما تنمو القوى المادية للعضلات الجسمانية بالتمارين الرياضية، حتى لتخرق حدود العادة والمألوف..

لكن إجماع أهل هذا الطريق قد انعقد -أيضًا- على الامتناع عن إثبات شيء من هذه الخوارق والكرامات في الكتب الجمهورية.. وعلى تحريم التحدي بهذه الكرامات، أو طلب التصديق بها لدى الجمهور -كما هو الحال مع معجزات الأنبياء والمرسلين-..

لذلك؛ كان امتلاء كتب التصوف بهذه الخوارق والكرامات هو مما يتنافى مع منهاج أهل هذا الطريق.. ولعل الذين أدخلوا ذلك في هذه الكتب هم الذين أرادوا التكسب من وراء «الطرق الصوفية» ممن ليست لهم قدم راسخة وعلاقة وثيقة بعلم القلوب والسلوك!..

ولقد تحدث الإمام محمد عبده عن أن الكثير مما نسب إلى الإمام الشعراني [898 - 973هـ - 1493 - 1565م] في كتابه [الطبقات] لا علاقة للشعراني به.. وإنما هو مدسوس عليه من الذين أرادوا التكسب به لدى عوام الناس..[1]

كذلك، فإننا -بإزاء التصوف والتراث الصوفي- أمام رافد غريب عن المنهاج الإسلامي في التصوف الشرعي، هو رافد التصوف الباطني، الوافد إلينا من التراث الغنوصي -اليوناني والهندي- وهو تراث غريب عن الوسطية الإسلامية التي جمعت بين «العقل» و«النقل» وبين «الشريعة».. و«الحقيقة» وبين «التجربة» و«الوجدان»، وبين حقائق عالم الغيب وحقائق عالم الشهادة المبثوثة في الأنفس والآفاق..

لذلك كله، كان تراثنا الصوفي -هو الآخر- في حاجة إلى تهذيب يقدم لجمهور الأمة والمثقفين معالم التصوف الشرعي، لتتوازن ثقافة السالكين لهذا الطريق.. مع بقاء مخطوطات هذا التراث وطبعاته القديمة وقفًا على الباحثين والدارسين المتخصصين..

(1) المصدر السابق ج3 ص 546، 547.

4- وهناك ميدان رابع بالغ الخطر في الحديث عن تهذيب التراث.. وهو ميدان التاريخ الحضاري للأمة الإسلامية..

إنني أحار كثيرًا في الجواب عندما يسألني الشباب عن الكتاب المفضل الذي أزكيه وأرشحه كي يقرءوا فيه تاريخ الإسلام والمسلمين ؟

لقد كتب المؤرخون القدماء التاريخ بمنهج «الإخباريين» أي الذين يجمعون الأخبار والروايات ويثبتون مع كل خبر «سنده» والرواة الذين رووه.. وتركوا مهمة الاجتهاد في الموازنة بين الأخبار والنقد للرواة -من حيث العدالة والضبط- لمن يأتي بعدهم.. ولم نقم نحن بهذه المهمة -في تهذيب التاريخ- حتى الآن !..

ولعل تاريخ ما يسمى «بالفتنة الكبرى» خير شاهد على خطر هذه القضية، وعلى ضرورة تهذيب كتب هذا التاريخ.. ذلك أن الذين يقرءون المجلدات التي كتبت في تاريخ «الفتنة الكبرى»، والحروب التي دارت بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تنطبع في أذهانهم صورة «انقلاب» هؤلاء الصحابة على الإسلام، وعلى المنهاج النبوي الذي تربوا عليه في مدرسة النبوة على يدي رسول الله ﷺ وهذه الصورة السلبية -بل السوداوية- التي امتلأت بها مجلدات هذا التاريخ، قد صنعتها أسباب عديدة، في مقدمتها ما دسته «الشعوبية الفارسية» في ذلك التاريخ، تشويهًا لصورة الإسلام والعرب -الذين أزالوا الكسروية الفارسية-.. وما دسته «الشيعة» لتشويه صورة الصحابة الذين أخروا علي بن أبي طالب [23ق.هـ - 40-هـ - 600 - 661م] في تولي الخلافة عن أبي بكر الصديق [51ق.هـ - 13هـ - 573 - 634م] وعمر بن الخطاب [40ق.هـ - 23-هـ - 584 - 644م] وعثمان بن عفان [47ق.هـ35-هـ - 656-577م] -رضي الله عنهم أجمعين-..

وفوق هذه «الصورة - المصنوعة» التي صنعتها «الشعوبية»و«الشيعة» هناك غيبة المنهج العلمي عن كتابة تاريخ هذه «الفتنة».. ذلك المنهج الذي يقول لنا: **إن الصحابة لم يختلفوا في الدين -عقيدته.. وشريعته.. ومنظومة قيمه وأخلاقه- وهذا هو جوهر الدين وتلك هي ثوابته وأركانه ومبادئه.. وإنما انحصر خلافهم في «السياسة» التي هي من «الفروع» و«الفقهيات» وليست من العقائد والمبادئ والأركان.. كما تختلف الأحزاب السياسية المعاصرة -مثلًا- في**

«البرامج» مع اتفاقها جميعًا في «الوطنية» والانتماء والولاء للوطن والعناصر الجوهرية المكونة لهوية الأمة -من مثل الدين واللغة والتاريخ-.

نعم.. كان اختلاف الصحابة في «السياسة» أي في الفروع والفقهيات، أي في مواطن «الاجتهاد»، التي معايير الاختلاف فيها «النفع والضرر» و«الصواب والخطأ»، وليس «الكفر والإيمان».. وهي ميادين المخطئ فيها مأجور على اجتهاده، وذلك وفق القاعدة الإسلامية الذهبية: «من اجتهد فأصاب فله أجران: ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»..

ومن هذا المنطلق فإن جميع فرقاء الصحابة -حتى الذين اقتتلوا منهم- هم مجتهدون.. ومأجورون؛ واختلافهم هذا لا يقدح في عدالتهم كرواة في نقل الدين إلى جيل التابعين.. وبنص القرآن الكريم، فإن الخلاف -في غير العقيدة- حتى وإن بلغ درجة الاقتتال.. لا يخرج أطرافه من إطار الإيمان: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: 9، 10].

فالاختلاف -وحتى الاقتتال- في «السياسة والفقهيات والفروع» لا يخرج أيًا من فرقائه عن دائرة الإيمان.. وحتى «البغاة» الذين أبوا الصلح -واستمروا في القتال- حول السياسات غير خارجين من إطار الأمة الواحدة، طالما آمنوا بعقائد الإسلام وثوابته وأركانه، وطبقوا هذه العقائد والأركان..

لكن الخوارج، الذين ابتدعوا «فتنة التكفير وخطيئته» هم الذين انتقلوا بالاختلاف السياسي من الفروع والفقهيات إلى العقائد والأركان، فحكموا على خصومهم بالكفر والمروق من الدين.. وكذلك الشيعة، الذين جعلوا الإمامة والخلافة -وهي من السياسات والفرعيات والفقهيات- جعلوها من أمهات العقائد، فانزلقوا إلى تكفير الصحابة الذين أخروا ترتيب الإمام علي في سلسلة الخلفاء الراشدين..

لقد جمعت «فتنة التكفير» بين الخوارج وبين الشيعة، على ما بينهما من تناقضات حادة، وذلك وفق القاعدة السياسية التي تقول: إن أقصى اليمين وأقصى اليسار إنما يقفان على أرض واحدة.. أرض الموقف الخاطئ.. أرض «الغلو» الذي يجمع ما بين هؤلاء الفرقاء المختلفين !..

ومما يشهد على أصالة المنهج العلمي في كتابة التاريخ الإسلامي -ومنه تاريخ ما سمي «بالفتنة الكبرى»- ذلك المنهج الذي يقول لنا إن الاختلاف في السياسات والفرعيات والفقهيات يجب أن لا يصنع تلك الصورة السلبية التي جاءت للصحابة في كتب تاريخ هذه الفتنة.. مما يشهد على أصالة هذا المنهج العلمي -الذي يجب أن يحكم تهذيب هذا التراث التاريخي- موقف الإمام علي بن أبي طالب من فرقاء هذا الاختلاف..

ونحن -اليوم- لن نجد منهجًا لفرز هذه الأوراق التي اختلطت، ولتحديد «طبيعة الاختلاف» الذي حدث بين الصحابة، وأيضًا «حجم» هذا الاختلاف أفضل من ذلك المنهاج الذي حدده وصاغه الإمام علي -وهو الذي كان طرفًا أصيلًا في هذا الاختلاف.. وما دار فيه من قتال-.. فلقد سئل أثناء القتال بينه وبين معاوية بن أبي سفيان [20ق.هـ - 60 - 603 - 680م] في موقعة «صفين» [37هـ - 657م] عن مكانة خصومه السياسيين من الإيمان بالإسلام -وكان الخوارج ومن بعدهم الشيعة يكفرون هؤلاء الخصوم- فقال الإمام علي - كرم الله وجهه-:

«والله لقد التقيناهم وإلهنا واحد، وقرآننا واحد، ونبينا واحد، وقبلتنا واحدة.. ولا نستزيدهم في الإيمان ولا يستزيدوننا.. وإنما الخلاف بيننا وبينهم في دم عثمان بن عفان، ونحن منه براء.. إننا نقاتلهم على التأويل، لنردهم إلى الجماعة -[الرعية السياسية]- ولا نقاتلهم على التنزيل»..

فلما سئل عن رأيه في قتلى الفريقين ؟.. قال: «إني لأرجو لقتلانا وقتلاهم الجنة» !..[1]

لقد حدد «طبيعة الاختلاف»، ومن ثم «حجمه».. وأيضًا بعده عن عقائد الدين.. ودخوله في منطقة «الاجتهاد» في السياسات والفقهيات..

ولقد برزت حقائق هذا المنهاج -التي تؤكد على أن الاختلاف في السياسة، حتى ولو بلغ حد الاقتتال، لا يخرج أطرافه من دائرة الإيمان بالإسلام- برزت هذه الحقائق حتى عندما دار القتال في المسجد الحرام بين الحجاج بن يوسف الثقفي [95-40هـ - 714-660م] وبين عبد الله ابن الزبير [1 - 73هـ - 622 - 693م]..

(1) (1) الباقلاني [التمهيد] ص 237،238 تحقيق : محمد الخضري ، د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة 1947م

نعم.. لقد حدث الاقتتال بينهما في المسجد الحرام !.. وعندما كان المؤذن يؤذن للصلاة كان الفرقاء المقتتلون -جميعًا- يضعون أسلحتهم، ويصلون خلف إمام واحد !!.. ولم يحدث أن فريقاً قد حكم على الآخر بالكفر في الدين.

تلك هي حقائق المنهاج الذي يجب أن يحكم تهذيب تراثنا في التاريخ.. وتاريخ «الفتنة الكبرى» على وجه الخصوص، لتعود صورة الصحابة -الجيل الفريد الذي تربى في مدرسة النبوة، والذي صنعه رسول الله ﷺ على عينه.. والذي أقام الدين، وأسس الدولة والحضارة، وأزال القوى الاستعمارية العظمى -الفرس والروم- وغير مجرى التاريخ- لتعود الصورة الصحيحة لهذا الجيل الفريد في كتب التاريخ.. وذلك دون خجل أو إنكار لما وقع بينهم من اختلاف في السياسات والفقهيات والفروع..

وأيضًا، لنزع ألغام التكفير التي تسربت إلى كتب التاريخ المذهبي، تلك التي قسمت وحدة الأمة، والتي بقيت «ألغامًا» و«ثغرات اختراق» ينفذ منها ويفجرها الغزاة عند الاقتضاء حتى هذه اللحظة!! كذلك، لابد -في تهذيب التاريخ- من إعادة التوازن إلى القوى التي صنعت هذا التاريخ..

لقد تميزت المسيرة الحضارية للأمة الإسلامية **«بتعظيم الأمة وتحجيم الدولة»** طوال القرون التي سبقت مجيء نموذج الدولة القومية الأوروبية -مع محمد علي باشا [1184 - 1265هـ - 1770 - 1849م] في عصرنا الحديث- «فالأمة» وليست «الدولة والسلطة».. هي المستخلفة عن الله -سبحانه وتعالى-.. وهي التي أقامت الدين، وأسست الدولة، وفتحت الفتوحات، وصنعت الحضارة.. ولقد كانت «مؤسسة الوقف» هي المؤسسة التمويلية الأم والكبرى التي مولت صناعة الحضارة الإسلامية في جميع ميادينها.. من نقطة الحليب للطفل الرضيع.. إلى الموسيقى التي تعزف للمرضى في المستشفيات.. إلى الحدائق التي يأكل منها الغرباء وأبناء السبيل.. إلى المساجد والمدارس والمكتبات العامة.. وحتى الأساطيل وتجهيز الثغور بالمجاهدين المرابطين في سبيل الله - كل ذلك مولته الأمة عن طريق الأوقاف- التي بلغ حجمها في بلد كمصر.. في بعض العصور أكثر من نصف مساحة أرضها الزراعية !.. بينما كان حجم «الدولة» في ذلك التاريخ محدودًا جدًّا !..

لكن الآفة التي أصابت كتابة التاريخ في حضارتنا قد تمثلت في تسليط كل الأضواء على

تاريخ «الدولة والسلطة والسلطان» بينما توارت «الأمة» من صفحات هذا التاريخ.. فجاء تاريخًا «لنصف الكوب الفارغ» الذي ساد فيه الاستبداد، وغلبت عليه الانحرافات.. حتى لقد تحدث عنه الجاهلون فقالوا إن 99 % من هذا التاريخ كان ظلامًا.. وأنه لا يعدو أن يكون تاريخ «النطع والسياف» !.. ولم يفسروا لنا كيف قامت هذه الحضارة وازدهرت وأضاءت الدنيا في ظل انحراف هذه الدولة وذلك الظلام !!..

لذلك فإن إعادة التوازن إلى هذا التاريخ، **تقتضي كتابة تاريخ «الأمة» وليس فقط «الدولة والسلطان»** وهذه هي مهمة «تهذيب هذا التاريخ»، بإضافة المصادر التي أرخت وتحدثت عن طبقات وأجيال العلماء والفقهاء والمفسرين والمحدّثين والحكماء والفلاسفة والصوفية والأولياء والأطباء والأدباء والشعراء.. وحتى المغنيين والموسيقيين.. وكذلك إضافة المصادر التي كتبت في [الخطط] التي أرخت للأمكنة والبلدان ومصادر الثروة وأنماط الإنتاج والتجارات والأسواق والخانات.. وحتى للأبنية والمعمار والآثار والأحجار..

فبالتأريخ للأمة.. وبالتأريخ للواقع تكتمل صورة التاريخ الحضاري لأمة الإسلام.. وتتضح الأوزان الحقيقية لمكونات هذا التاريخ.. أما الوقوف، بهذا التاريخ، عند السلاطين والولاة فقط، فإنه الانحراف الذي يحتاج إلى التهذيب..

وكذلك الحال مع مذاهب الأمة وتياراتها الفكرية..

لقد رأينا -في الآونة الأخيرة- بعض الشباب الذين لا دربة لهم في العلم القومي، ينسبون «الثورية» و«المقاومة» و«الفداء والاستشهاد» إلى بعض المذاهب الهامشية، ويحجبون كل ذلك -بزعمهم- عن أهل السنة والجماعة، الذين يكونون 90 % من تعداد هذه الأمة..

ولذلك، فإن تهذيب تراثنا التاريخي مطلوب منه أن يبرز الحقائق التي تقول:

❐ إن أهل السنة والجماعة هم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة، وفتحوا الفتوحات التي أزالت قوى الهيمنة -الرومانية والفارسية- التي قهرت الشرق عشرة قرون قبل ظهور الإسلام..

❐ وأن دول أهل السنة والجماعة -وجماهيرهم- هم الذين قهروا الحملات الصليبية، التي

دامت قرنين من الزمان [489 - 690هـ 1096 - 1291م] والتي جاءت لإعادة اختطاف الشرق من التحرير الإسلامي.. والتي تسللت -يومئذ- من الثغرات التي سببتها الدولة الفاطمية الشيعية بعقائدها الباطنية الضالة، وبغربتها عن جمهور الأمة..

❐ وأهل السنة والجماعة -أيضًا- هم الذين كسروا شوكة الغزوة التترية، التي هددت وجود الأمة والإسلام.. بل وهم الذين أدخلوا التتار في الإسلام.. على حين كانت هذه المذاهب الهامشية -التي يظن بعض الجهلاء أنها هي الثورية والمقاومة- هي التي فتحت -بالخيانة- أبواب بغداد أمام «هولاكو» [1217 - 1265م] القديم.. كما فتحت أبوابها أمام هولاكو القرن الواحد والعشرين !..

❐ كذلك، كان أهل السنة والجماعة هم الذين قادوا حركات التحرر الوطني ضد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة على امتداد عالم الإسلام.. بينما سقطت «طوائف» في شباك الغواية الأجنبية والاستعمارية في كثير من منعطفات ذلك التاريخ..

وهكذا، فإن «الوعي» بالتاريخ.. وليس فقط «قراءة» التاريخ، هو الكفيل بتهذيب هذا التراث التاريخي، على النحو الذي يعيد التوازن إلى المذاهب والتيارات الفكرية التي صنعت أمجاد هذا التاريخ، الذي هو مكون أساسي من مكونات هوية هذه الأمة، ومعلم من معالم الانتماء والولاء لحضارة الإسلام..

5- وميدان خامس من ميادين التراث الذي يحتاج إلى تهذيب.. هو ميدان الآداب والفنون..

لقد كان أبو نواس [140 - 198هـ - 757 - 814م] واحدًا من أكثر شعراء العربية رقة وعذوبة وجمالًا.. لكن.. هل هناك عاقل يرشح أشعار أبو نواس في الخمريات، والغزل بالغلمان، والفحش والجنس المكشوف، والزندقة -ولقد تاب عنها قبل موته- لتدرس هذه الأشعار لبناتنا وأبنائنا -المراهقين والمراهقات- في المدارس والجامعات ؟!.. أو لتعمم قراءة هذه الأشعار في الإذاعات، والفضائيات والصحف والمجلات ؟ !..

أم أننا في حاجة إلى طبعة مهذبة من شعر أبي نواس لتدرس لبناتنا وأبنائنا، ولتشيع بين الجمهور، مع بقاء أعماله الشعرية الكاملة للدارسين وأهل الاختصاص ؟..

أذكر -وأنا أؤدي امتحان «الليسانس» بكلية دار العلوم- أن سألتني طالبة عن أبيات شعرية في الغزل للشاعر الأندلسي يحيى الغزال [157 - 250هـ - 774 - 864م] -شاعر عبد الرحمن بن الحكم بن هشام [176 - 238هـ - 792 - 852م]- وهو من أرق الشعراء الذين قرأت لهم في الحب والعشق والغزل.. وكانت الطالبة تلح علي كي أملي عليها الأبيات التي قالها هذا الشاعر، ونحن نهم بدخول الامتحان.. ولقد أجبتها إلى طلبها، وأنا في غاية الحرج والخجل أن أملي على فتاة أبياتًا هي قمة في الرقة كما هي قمة في الفسق والخنا والفجور وانعدام الحياء !..

فإذا كنا لا نريد حرمان بناتنا وأبنائنا وجمهورنا من دراسة وحفظ هذا التراث والاستمتاع به، فعلينا أن نعمل فيه الاختيار والتهذيب لطبعات يدرسها أبناؤنا، ويشيع نشرها بين الجمهور.. مع بقاء كامل هذه الأشعار وقفًا على المتخصصين من الباحثين والدارسين والنقاد..

ولقد سبق لإحدى المحاكم المصرية أن طلبت -في حيثيات حكم قضائي- أواخر القرن الماضي.. تهذيب طبعة من كتاب [ألف ليلة وليلة] تحذف منها نصوص الأدب المكشوف والفحش الجنسي، لتدرس في مدارسنا.. وأذكر -يومها- أن أشد الاعتراضات على هذا الحكم، والرفض لتهذيب [ألف ليلة وليلة] بحجة الحفاظ على «التراث» قد جاء من «غلاة العلمانيين» الذين يريدون إهدار الشريعة والعبث بالسنة النبوية، بينما يريدون الحفاظ على هذا الفحش الذي جاء في [ألف ليلة وليلة] بحجة «قدسية التراث» !!..

إن كتاب [الأغاني] -لأبي الفرج الأصفهاني [356هـ - 967م] هو أعظم موسوعات التراث العربي في الآداب والفنون.. ولقد صدرت لهذه الموسوعة طبعة محققة بعنوان [تهذيب الأغاني]- يسرت قراءتها بعد أن نقتها مما لا تصح إشاعته بين الجمهور..

❋❋❋

وإذا كان الحديث قد دار - في هذه الدراسة- حول تهذيب «المضمون» للعديد من كتب التراث الإسلامي -في مختلف علومه وفنونه- فإن هناك تهذيبًا «للشكل» في كتب التراث، ييسر قراءتها، ويعين على اتصال أفكارها لدى القراء..

ففي كتب السنة النبوية -مثلًا- وكذلك في مصادر التاريخ.. نجد أسماء الرواة للأحاديث

والأخبار «وعنعنات» الروايات تستغرق أحيانًا سطورًا قد تزيد في الحجم على سطور «الحديث» أو «الخبر»، الأمر الذي يقطع تواصل الفكر لدى القارئ الباحث عن المعاني في هذه الأحاديث والأخبار..

لكن تهذيب هذا «الشكل» في كتب التراث يجب ألا يتم على حساب «التوثيق» للأحاديث والأخبار، وإنما يجب أن يتم بإنزال أسماء الرواة و«عنعنات» الروايات إلى «هامش» الطبعات الجديدة لهذه الكتب -كما هي- مع وضعها بين الأقواس المميزة لها.. ليظل التوثيق العلمي للروايات حاضرًا.. ولتحقيق التواصل في المعاني والأفكار للقارئين لمتن الكتاب..

وأذكر أنني عندما حققت [كتاب الأموال] -لأبي عبد القاسم بن سلام [157 - 224هـ - 774 - 838م]- وهو من أمهات كتب أحاديث الأموال والاقتصاد الإسلامي - قد طبقت هذا المنهاج في تهذيب «شكل» النص، فأنزلت أسماء الرواة للأحاديث والأخبار إلى «الهامش»، وجعلت سياقات المعاني والأفكار للأحاديث متصلة وميسورة أمام القراء..

بقي أن نقول: إن الحديث عن ضرورة تهذيب تراثنا الإسلامي قد كان حاضرًا في مشروعات الإصلاح الكبرى لتعليمنا الديني عند أعلام مدرسة الإحياء والتجديد في عصرنا الحديث.. وها هو الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغي [1298 - 1364هـ - 1881 - 1945م] -شيخ الجامع الأزهر- الذي حقق حلم أستاذه الشيخ محمد عبده في إصلاح التعليم الأزهري -ينص في المذكرة التي كتبها لإصلاح الأزهر 1928م على ضرورة تهذيب كتب التراث، فيقول:

«يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة، وأن تدرس السنة دراسة جيدة، وأن يفهما على وفق ما تتطلب اللغة العربية في فقهها وآدابها من المعاني، وعلى وفق قواعد العلم الصحيح، وأن نبتعد في تفسيرها عن كل ما أظهر العلم بطلانه، وعن كل ما لا يتفق وقواعد اللغة العربية..

يجب أن تهذب العقائد والمعاملات وتنقى مما جد فيها وابتدع، وأن تهذب العادات الإسلامية بحيث تتفق وقواعد الإسلام الصحيحة..

يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام

المنصوص عليها في الكتاب والسنة، والأحكام المجمع عليها، والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف وأمزجة الأمم المختلفة كما كان يفعل السلف من الفقهاء»[1].

لقد رسم الشيخ المراغي معالم المقاصد المبتغاة من وراء تعلم العلوم الإسلامية -الشرعية واللغوية- وأعلن أن التهذيب لكتب هذه العلوم هو السبيل لتحقيق هذه المقاصد والغايات..

وإن الذين يقرأون ما كتبه أعلام العلماء الذين جددوا علومنا الإسلامية واللغوية في القرن العشرين من أمثال الشيخ محمد أبو زهرة [1394-1316هـ - 1974-1898م] والشيخ عبد الوهاب خلاف [1375هـ 1965م] والدكتور عبد الرزاق السنهوري [1393-1313هـ - 1971-1895م] والشيخ أحمد إبراهيم [1364-1291هـ - 1945-1874م] والشيخ محمد الطاهر بن عاشور [1393-1296هـ - 1973-1879م] والشيخ محمود شلتوت [1383-1310هـ 1963-1893م] والشيخ محمد الخضري [1345-1289هـ - 1927-1879م] والدكتور عباس حسن [1398-1318هـ - 1978-1900م] والشيخ مصطفى الزرقا [1420-1322هـ - -1904 1999م] وغيرهم وغيرهم من الذين استحضروا ثوابت العلم الإسلامي، وجددوا في الأساليب والتطبيقات، ليدرك أن تهذيب التراث الإسلامي هو معلم من معالم التجديد الذي يهيئ المناخ الفكري والثقافي لأجيال جديدة من العلماء المجددين، الذين يقودون الأمة في الإقلاع من المأزق الحضاري الذي تردت فيه..

ويبقى على مجامع الفقه الإسلامي.. وجامعات العلوم الإسلامية.. ومجامع اللغة العربية.. والجمعيات التاريخية.. وأقسام الدراسات الإسلامية والتاريخية في الجامعات العربية أن تتداعى لحوار علمي، يحدد السبل لإنجاز هذه المهمة الكبرى.. مهمة التهذيب لتراث الفكر الإسلامي وتاريخ الإسلام والمسلمين لنفتح أبواب التواصل بين أجيالنا المعاصرة وبين كنوز هذا التراث.

❋❋❋

(1) د. محمد عمارة [الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين] ص69، 70 طبعة دار السلام القاهرة سنة1432هـ 2011 م.

التجديد: ضرورة وقانون.. لكن كيف؟؟

إننا نتلو في آيات القرآن الكريم قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

ونقرأ في السنة النبوية الشريفة قول رسول الله ﷺ: **«يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»** -رواه أبو داود-..

فلا نشعر -بالمنهاج الإسلامي، ووسطيته الجامعة- أن هناك تناقضًا بين «اكتمال الدين»، بتمام الوحي وختام النبوة والرسالة، وبين «التجديد» الدائم أبدًا لهذا الدين، الذي اكتمل بختم الوحي وتمام القرآن الكريم.

ذلك أن الدين: عقيدة وشريعة.. والعقيدة فيه هي: الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر.. والشريعة فيه هي: كل ما ينتهجه المسلم ويسلكه ويقيمه من عبادات وقيم ومعاملات، كي يعتقد هذه العقيدة ويتدين بها.. ولكل من العقيدة والشريعة أصول وقواعد وأركان، وهي جميعها وضع إلهي قد اكتملت بتمام الوحي الذي اكتمل به الدين، وبإقامة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وصحابته -رضوان الله عليهم- لهذا الدين.

لكن الإنسان المسلم، بحكم خلافته لله -سبحانه وتعالى- في عمارة الأرض، وسياسة المجتمع، وتنمية العمران، لابد له -وهو ينجز مهمة خلافته هذه، ويؤدي أمانتها- من إقامة أبنية أخرى يبدعها هو فوق هذه الأصول والقواعد والأركان.. فالإسلام -مثلاً- قد بني على خمس.. «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا» -رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي-.

فهذه الأركان الخمسة هي القواعد التي بني عليها الإسلام، وليست هي كل بناء الإسلام،

وإنما هي القواعد التي تعلوها أبنية الفروع.. وهذه الأبنية -الفروع للأصول، وخصوصًا في المعاملات التي تتغير وتتجدد وتتطور تبعًا للمصلحة ووفقًا لمقتضيات الزمان والمكان.. إذا كانت متسقة مع مقاصد الأصول وغايات القواعد وحدود الأركان- فهي «تجديد» في نطاق وآفاق وروح وتأثيرات هذه الأصول والقواعد والأركان.. **فالأصول الثوابت قد اكتملت باكتمال الدين، بينما آفاقها وآثارها والفروع الباسقة منها دائمة النمو والتغير والتطور، شاهدة على دوام التجديد، وعلى العلاقة بين هذا التجديد وبين الثوابت المكتملة.. من الأصول والقواعد والأركان..**

ولوضوح هذه الحقيقة من حقائق المنهاج الإسلامي، كان اتفاق مذاهب الاسلام على امتناع الاجتهاد في الأصول، ففيها وعليها قامت وحدة الأمة -التي هي فريضة دينية، وأصل ديني- منذ اكتمال الدين بختم الرسالة.. وكان اتفاق هذه المذاهب -كذلك- على أن الاجتهاد الاسلامي مجاله «الفروع».. فهو عندئذ يمد -بالتجديد- فروع الأصول إلى المستجدات من الوقائع والمصالح، ويحل أحكامًا جديدة -أي فروعًا جديدة- محل أحكام تجاوزها الواقع الذي تغير والعرف الذي تطور والعادات التي تبدلت والمصالح التي استجدت، عندما تكون هذه الأحكام ذات علل غائية، تدور معها وجودًا وعدمًا..

بل إن هذا الاجتهاد والتجديد إنما ينهض بدوره الدائم في الكشف عن جوهر الأصول والقواعد والأركان وتجليتها إذا علاها غبار الابتداع، فطمس معالمها بالزيادة أو الانتقاص أو التحريف أو فاسد التأويل.. ففي الأصول والقواعد، أيضًا تجديد بهذا.. المعنى.. وهو الذي جعل حديث رسول الله ﷺ يتحدث عن «تجديد الدين» وليس فقط تجديد «فكر المتدينين بالدين».. وهو الذي جعل رسول الله ﷺ ينبه على أن للإيمان -وهو جوهر الدين- تجديدًا وذلك عندما قال لصحابته وأمته:

- «جددوا إيمانكم».

- قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا؟

- قال: «أكثروا من قول لا إله إلا الله» -رواه الإمام أحمد-.

ذلك لأن كلمة التوحيد هي الثورة التي تكشف عن نقاء هذا التوحيد، عندما تزيل عن أصوله وجوهره غبار وآثار العبودية والخضوع للطواغيت.. وبذلك يتجدد الإيمان، ويعود التوحيد إلى تحرير الإنسان من عبودية هذه الطواغيت.. **فيكون إفراد الله -سبحانه وتعالى- بالعبودية هو قمة التحرير لملكات وطاقات الإنسان.. وهذا التجديد للأصول، بالكشف عن حقيقتها، وإعادة فاعليتها، هو أشبه ما يكون بتجديد السيف بإزالة الصدأ الذي علاه، لا يغير من حقيقته، وإنما يعيد إليه مضاءه وفاعليته الأولى والأصلية.**

فليس التجديد، إذن، نقيضًا لـ «اكتمال الدين وثباته» بل إنه السبيل لامتداد تأثيرات الدين الكامل وثوابته وأصوله إلى الميادين الجديدة، والأمور المستحدثة، والضمان لبقاء «الأصول» صالحة لكل زمان ومكان.. أي أنه هو الضمان لبقاء الرسالة الخاتمة خالدة، إذ لولا مده الفروع الجديدة إلى الجديد من المحدثات، وإقامته الخيوط الجديدة بين الأصول الثابتة وبين الجديد الذي يطرحه تطور الحياة، ولولا تجديده الدائم الذي يجلو الوجه الحقيقي النقي لأصول الدين وثوابته.. لولا دور «التجديد» هذا في حياة الاسلام ومسيرته لنسخت وطمست هذه الأصول، إما بتجاوز الحياة الممتدة لظل الفروع الأولى والقديمة، فيعري هذا الامتداد الجديد من ظلال الإسلام.. أو بتشويه البدع -عندما تتراكم- لجوهر هذه الأصول.

❐ وحقيقة أخرى من الحقائق التي تجعل التجديد في فكرنا الديني «ضرورة» وليس مجرد «حق» من حقوق العقل المسلم.. هي أن فلسفة الإسلام في خط سير التاريخ -وبالذات تاريخ الأفكار- إنما تعتمد «مبدأ التداول والدورات».. فعلى العكس من الرؤية الغربية، التي ترى «التقدم» خطا صاعدا دائمًا وأبدًا.. و«التخلف» خطًا هابطًا دائمًا وأبدًا.. تعتمد الرؤية الإسلامية مبدأ التداول والدورات ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 140].. ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: 38].. فهناك -في خط سير التاريخ- جدل بين العدل والجور.. بين التقدم والتخلف.. بين النهوض والتراجع.. وعن هذا المنهاج في فلسفة خط سير التاريخ جاء حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: **«لا يلبث الجور بعدي إلا قليلًا حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره. ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره»** -رواه الإمام أحمد-.

❐ ولأن هذا «التجديد» بهذه المعاني، قد تجسد في مسيرتنا الحضارية، ولم يكن مجرد فكرة نظرية، عرفت حضارتنا فنًا من فنون التأليف رصد وأرخ للمجددين على رأس كل مائة سنة.. سواء أكانوا أعلامًا كبارًا، أو أعلامًا كانوا قادة لدعوات الإصلاح والتجديد.. ولقد استمر التأليف في هذا الفن حتى واقعنا الإسلامي المعيش..

بل إن يقظتنا الحضارية الحديثة قد بدأت تحت عنوان «التجديد».. فعندما مثلت الحملة الفرنسية [1213هـ - 1798م] الصدمة -صدمة اللص الذي كشف عوار البيت الإسلامي!- قال رائد التجديد في عصرنا الحديث الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ 1766 - 1834م]: «إن بلادنا لابد أن تتغير، ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها..».. وتحدث الإمام محمد عبده -وهو من أبرز أئمة التجديد في عصرنا الحديث- عن مقاصد التجديد في الدعوة الإسلامية، فقال: **«لقد دعوت إلى:**

- تحرير الفكر من قيد التقليد.

- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف.

- والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.

- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري.

- وإصلاح أساليب اللغة العربية.

- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

وقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأي طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون العصر ومن هو في ناحيتهم».[1]

❐ وكتب عبد الله النديم [1261 - 1314هـ - 1845 - 1896م] عن التجديد دراسته الفذة [بم تقدم الأوروبيون وتأخرنا. والخلق واحد؟]..[2] كما كتب شكيب أرسلان [1286 - 1366هـ - 1869 - 1946م] رسالته [لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟].

(1) الأعمال الكاملة ج4ص 318 .دراسة وتحقيق د.محمد عمارة طبعة دار الشروق القاهرة 1993م.

(2) عبد الله النديم - مجلة [الأستاذ] ج15، 17، 18، 20، 1310هـ1892م 1893م

❐ وقبل هؤلاء كتب جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314هـ - 1838 - 1897م]: «**إن سبب الخلل والهبوط هو طرح أصول الدين ونبذها ظهريًّا. وإن العلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته، ولا سبيل لليأس والقنوط، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس، والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا نفخة واحدة يسرى نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت، فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني. ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططًا، ولن يزيدها إلا نحسًا، ولن يكسبها إلا تعسًا**»[1].

ذلك لأن التجديد الذي دعا إليه الأفغاني والحركة الإصلاحية لم يكن يوجه -فقط- الجمود والتقليد للسلف.. وإنما كان يواجه -أيضًا- التقليد للحداثة الغربية الوافدة في ركاب الاستعمار.. ولذلك نبه الأفغاني على «**أن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها. والتمدن الغربي هو في حقيقته تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني.. ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرهم، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم**».

❐ فلما جاء الإمام الشيخ محمود شلتوت [1310 - 1383هـ - 1893 - 1963م] أفاض في ذم التقليد للسلف.. والتقليد للغرب.. ودعا إلى التجديد.. فقال -ضمن ما قال-: «لقد كثرت آيات القرآن الواردة في ذم التقليد والجمود على ما كان عليه سلفهم، وجرى الخلف وراء السلف، دون نظر واستدلال.. وكأنهم يرون أن السبق الزمني يخلع على خطة السابقين وآرائهم في المعتقدات وأفهامهم في النصوص قداسة الحق وسلطان البرهان، فالتزموها وتقيدوا بها، وسلبوا أنفسهم خاصة الإنسان، وخاصة البحث والنظر ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ [البقرة: 170].

(1) الأعمال الكاملة ج4ص 199 .دراسة وتحقيق د.محمد عمارة طبعة دار الشروق القاهرة 1968م وانظر طبعة دارالسلام القاهرة 2016م.

فالجمود عند الموروث، والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد.. والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني، كلاهما شأن لابد منه في الحياة، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته بكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية.. فيتحقق فشله في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم..

وكذلك.. فالجمود على آراء المتقدمين لمجرد أنهم متقدمون، فيه سلب لمزية الإنسان في التمييز بين الحق والباطل، والملائم وغير الملائم.. فيقاد بالزمام، وزمامه صور الآباء والأجداد، فهي دائمًا تجذبه القهقرى، ولا تجد من نفسه عونًا على التقدم، فيقع في ضيق من الحياة المتجددة حوله ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا ﴾ [الأعراف: 28] ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صور الطبيعة النامية، فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون.

فالجمود جناية على الفطرة البشرية، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار لحجة الله على عباده، وتمسك بما لا وزن له عند الله»[1].

❐ وكما انتقد الشيخ شلتوت تقليد السلف والجمود على ما كان عليه الآباء والأجداد.. فلقد رفض تقليد المتغربين للنموذج المادي للحضارة الغربية، وحذر من الغزو الفكري الذي يهدد استقلال هوية الأمة الإسلامية وتميزها الحضاري، فقال: «**إن سبيل أمتنا إلى الزعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد، هذا الفكر الذي من شأنه أن يزعزع القيم الإسلامية في النفوس، وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي، والاستعمار القلبي. وإن من يتتبع تاريخ الغزو الاقتصادي والسياسي لا يكاد يجده إلا نتيجة وأثرًا لهذا الغزو العقلي، الذي يملك على الناس قلوبهم، ويصرفهم عن أنفسهم إلى ما يريد.**

ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق في مظاهر الحياة العامة ووسائلها، فنحن نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك، والإسلام يدفعنا إليه.

(1) الشيخ محمود شلتوت [من توجيهات الإسلام]ص140 - 143 طبعة دار الشروق 1400هـ 1980م.

إن محمد بن عبد الله -عليه صلوات الله وسلامه- لم يتجه إلى مكافحة الغزو السياسي والاقتصادي في بيئته إلا بعد أن تمت له مكافحة الغزو العقلي والقلبي فيها، عن طريق محو الشرك والوثنية، وعن طريق الإيمان بالله وحده. وحينما تمت له مكافحة هذا الغزو القلبي، اتجه بالإيمان نفسه إلى مكافحة الغزو السياسي، حفظًا لشخصية الجماعة، وحفظًا لمبادئها في النفوس، واتجه كذلك إلى مكافحة الغزو الاقتصادي عن طريق منع الاستغلال والاحتكار والطغيان المالي، وبذلك كملت لشخصيته عناصر الاستقلال المطلق الكامل:

- استقلال العقل.

- واستقلال السياسة.

- واستقلال الاقتصاد.

وما كان ذلك كله إلا بفهم القرآن، والاتصال بالحياة الواقعية، وهذه هي قمة المجد وطريق السؤدد»[1].

❐ ولقد كان الشيخ شلتوت يعلق الآمال في التجديد على الأزهر، فطالب أبناءه بما سماه **«التجديد الانقلابي»**، الذي حدد معالمه فقال: **«إن هذا الذي نريده للأزهر هو في واقعه انقلاب، ولكنه انقلاب محبب للنفوس الغيورة على ماضيها، المتطلعة إلى مستقبلها، انقلاب يصل بالعقلية الأزهرية إلى الفكر الأصيل يوم كان خالصًا في موقفه من القرآن، وفي تعبيره عن تعاليم القرآن، وهو في الوقت نفسه يربط العقلية الأزهرية، أو الفكرة الإسلامية السليمة بالحياة الواقعية التي يعيش فيها العالم اليوم، والتي تتجاذبها تيارات فكرية متعارضة، يجب أن يقف العقل الأزهري أمامها ليقي الجماعة الإسلامية غزوها، وليحفظها من الانحلال والذوبان في غيرها»**[2].

❐ وكما علق الشيخ شلتوت آماله في التجديد على الأزهر الشريف، كان ذلك هو موقف الشيخ رفاعة الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م] الذي كتب في مطالع عصر يقظتنا

(1) على عبد العظيم [مشيخة الأزهر] ج2ص195 طبعة القاهرة1399هـ 1975م.
(2) المرجع السابق ج2 ص 195.

الحديثة يقول: «إن محمد علي [1184 - 1265هـ - 1770 - 1849م] قد جدد دروس العلوم بعد اندراسها.. غير أنه.. لم يستطع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر.. ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية، التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكر.. **ومدار سلوك جادة الرشاد والإصابة، منوط -بعد ولي الأمر- بهذه العصابة التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة، معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقدم الوطنية.. وإن هذه العلوم الحكمية العملية التي يظهر الآن أنها أجنبية، هي علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة، بل لا يزال يتشبث بقراءتها ودرسها من أهل أوروبا حكماء الأزمنة الأخيرة»**[1].

❐ هكذا تعلقت آمال المجددين -في عصرنا الحديث- بالأزهر الشريف.. منذ فجر يقظتنا الحديثة وحتى الآن-..

لكن: كيف ؟؟

إننا -ومنذ سنوات غير قليلة- نكثر الحديث عن ضرورة هذا التجديد، وعن كونه سنة من سنن الله في الاجتماع الفكري والديني، وعن كونه شرطًا من شروط تقدم الأمة على طريق التحرر والنهوض..

نكثر الحديث عن هذا كله، ونعقد لهذا الحديث الندوات والمؤتمرات -التي صدرت بأبحاثها المجلدات- وذلك دون أن نلمس إنجازًا يذكر على هذا الصعيد..

فلماذا وقفنا ونقف عند تكرار الحديث عن ضرورة التجديد، دون أن نحقق ونجسد ونلمس هذا التجديد ؟!..

❐ إن الإيمان -كما يعرف الجميع- هو تصديق قلبي بأصول هذا الإيمان.. وهو فطرة فطر الله الناس عليها.. لكن هذا الإيمان إذا لم يصدقه العمل وتجسده العبادات والمعاملات

(1) رفاعة الطهطاوي [الأعمال الكاملة ج1 ص 533، 534 دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة بيروت 1973م، وطبعة مكتبة الأسرة 2010.

ومنظومة القيم والأخلاق، يظل نظرات ونظريات وفلسفات في الإيمان.. أما عندما تتحول أصول الإيمان وعقائده إلى خلق وسلوك وممارسات، هنا يتحول الإيمان النظري إلى واقع معيش يغني الحياة بأنضج الثمرات.

وكذلك القرآن الكريم -وهو الوحي المقدس المؤسس للدين والدولة والثقافة والمدنية والحضارة والدنيا والآخرة، في حياة الفرد والأمة- إذا وقفنا بهذا القرآن عند تكرار التلاوة والتغني، وحتى مجرد التدبر والتفكر، سنظل واقفين عند «النظر القرآني» دون تحويل هذا القرآن إلى شمائل وسجايا وبناء حضاري وسلوك خلقي معيش..

❐ وانطلاقا من هذه الرؤية، يأتي السؤال:

- كيف نجسد التجديد، ونزرع الفكر الجديد المجدد والمتجدد في عقول النخبة والصفوة، التي تحمله إلى الجماهير، وتشيعه بين عامة الناس ؟.. كيف ننتقل إلى هذا الإنجاز، بعد أن كثر حديثنا وتكرر عن ضرورة التجديد؟

إن هذه السطور لا تطمح إلى تفصيل الإجابة عن هذا السؤال.. وأقصى ما تطمح إليه هو الإشارة إلى معالم أولية للإجابة عن هذا السؤال.. وهذه المعالم ترتكز على حقيقتين مهمتين:

الأولى: أن التجديد - كما نفهمه.. وكما فهمه أعلامه وأئمته على امتداد تاريخنا- هو تواصل مع أصالتنا الإسلامية.. وليس قطيعة مع هذه الأصالة - كما كان الحال مع «الحداثة الغربية» التي مثلت قطيعة معرفية كبرى مع الموروث، ومع الموروث الديني على وجه الخصوص-..

والثانية: أن أمتنا قد أبدعت في حقول المعارف والعلوم الإسلامية إنجازات تجديدية كبرى، منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وحتى واقعنا الفكري المعيش.. ولقد تمت هذه الإنجازات التجديدية في ميادين إحياء أصالتنا الإسلامية، وفي ميادين مواكبة المستجدات.

والمطلوب الآن هو غرس هذه «الأصالة المجددة» وهذا «التجديد الأصيل» في عقول النخبة والصفوة، عن طريق تحويلها إلى «مقررات دراسية» في كليات الجامعة الأزهرية.. وعن طريق نشرها وإشاعتها بين جمهور المثقفين.. وإدخالها في مقررات معاهد إعداد الدعاة.

لذلك، فنحن بحاجة إلى وضع قوائم بالأعمال الفكرية التي تمثل نماذج «الأصالة المجددة» و«التجديد الأصيل» بين يدي لجان علمية «تسكن» هذا «الفكر» مقررات تزرع التجديد في عقول الدارسين ليحمله الخريجون إلى الفضاء الفكري، وإلى عقول الجماهير..

❐ وعلى سبيل المثال -مجرد المثال- فنحن نرشح للمقررات الدراسية بجامعة الأزهر، من نفائس «الأصالة الإسلامية المجددة» هذه المصادر:

1- الموطأ - للإمام مالك [93 - 179هـ - 712 - 795م].

2- صفوة صحيح البخاري - اختيار وشرح الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400هـ - 1888 - 1980م].

3- الكشاف - للزمخشري [467 - 538هـ - 1075 - 1144م].

4- الرسالة - للشافعي [150 - 204هـ - 767 - 820م].

5- مقالات الإسلاميين - للأشعري [260 - 324هـ 874 - 936م].

6- إحياء علوم الدين - للغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م].

7- الاقتصاد في الاعتقاد - للغزالي.

8- المنقذ من الضلال - للغزالي.

9- الغياثي - لإمام الحرمين [419 - 478هـ - 1028 - 1085م].

10- الفروق - للقرافي [626 - 684هـ - 1228 - 1285م].

11- الإحكام في التمييز بني الفتاوي والأحكام وتصرفات القاضي والإمام - للقرافي.

12- الأموال - لأبي عبيد القاسم بن سلام [157 - 224هـ - 774 - 837م].

13- الموافقات - للشاطبي [790هـ - 1388م].

14- دلائل الإعجاز - للجرجاني [471هـ - 1078م].

15- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م].

16- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال - لابن رشد.

17- الشفا بتعريف حقوق المصطفى - للقاضي عياض [476 - 544هـ - 1084 - 1149م].

18- المنار المنيف في الصحيح والضعيف - لابن القيم [691 - 751هـ - 1292 - 1350م].

19- رفع الملام عن الأئمة الأعلام - لابن تيمية [661 - 728هـ - 1263 - 1328م].

20- الملل والنحل - للشهرستاني [479 - 548هـ - 1086 - 1153م].

❐ كما نرشح مختارات من الأعمال الفكرية التجديدية التي أبدعها أعلام الإحياء والتجديد في فكرنا الإسلامي الحديث... وذلك من مثل كتابات:

1- الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ - 1766 - 1835م].

2- الشيخ رفاعة الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م].

3- الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م].

4- الشيخ محمد مصطفى المراغي [1298 - 1364هـ - 1881 - 1945م].

5- الشيخ محمود شلتوت [1310 - 1383هـ - 1893 - 1963م].

6- الشيخ مصطفى عبد الرازق [1302 - 1366هـ - 1885 - 1964م].

7- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي [1270 - 1320هـ - 1854 - 1902م].

8- الشيخ عبد العزيز جاويش [1392 - 1347هـ - 1876 - 1929م].

9- العلامة مصطفى صادق الرافعي [1297 - 1356هـ - 1880 - 1937م].

10- الأستاذ عباس محمود العقاد [1306 - 1383هـ - 1889 - 1964م].

11-الشيخ عبد الوهاب النجار [1278 - 1360هـ 1862 - 1941م].

12- الشيخ محمد الخضري [1289 - 1345هـ - 1872 - 1927م].

13- الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400هـ - 1888 - 1980م].

14- الشيخ محمد الخضر حسين [1292 - 1377هـ - 1876 - 1958م].

15- الشيخ أحمد ابراهيم [1291 - 1364هـ - 1874 - 1945م].

16- الشيخ محمد أبو زهرة [1316 - 1394هـ - 1898 - 1974م].

17- الشيخ محمد عبد الله دراز [1312 - 1373هـ 1894 - 1958م].

18- الشيخ عبد الوهاب خلاف [1305 - 1375هـ - 1888 - 1956م].

19- الشيخ علي الخفيف [1308 - 1398هـ - 1891 - 1978م].

20- الشيخ محمد المدني [1325 - 1388هـ 1907 - 1968م].

21- الشيخ عبد المتعال الصعيدي [1311 - 1386هـ - 19894 - 1966م].

22- الأستاذ محمد فريد وجدي [1295 - 1373هـ - 1878 - 1954م].

23- الدكتور محمد البهي [1323 - 1402هـ - 1905 - 1982م].

24- الشيخ محمد الطاهر بن عاشور [1296 - 1393هـ - 1879 - 1973م].

25- الشيخ محمد الفاضل بن عاشور [1327 - 1390هـ - 1909 - 1970م].

26- الشيخ محمد البشير الإبراهيمي [1306 - 1385هـ - 1889 - 1965م].

27- الشيخ علال الفاسي [1326 - 1394هـ - 1908 - 1974م].

28- الأستاذ مالك بن نبي [1323 - 1393هـ - 1905 - 1973م].

29- العلامة محمد إقبال [1289 - 1357هـ - 1873 - 1938م].

30- الشيخ محمد الغزالي [1335 - 1416هـ - 1917 - 1996م].

31- الدكتور عبد الرزاق السنهوري [1313 - 1391هـ - 1895 - 1971م].

32- العلامة وحيد الدين خان [1344 - هـ - 1925 - م].

❐ ففي هذه الأعمال الفكرية.. التي تمثل **«الأصالة الإسلامية المجددة»**.. والتي تمثل **«التجديد الإسلامي الأصيل»**، نماذج إذا هي تحولت إلى «مقررات دراسية» في الكليات العلمية المتخصصة بجامعة الأزهر، كانت كفيلة بأن تمثل -في موضوع التجديد- نقلة نوعية، تنتقل بنا من الحديث عن التجديد إلى غرس هذا التجديد في العقول والقلوب، لتتحول الكلمة الطيبة إلى شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، تورق.. وتزهر.. ويملأ عبيرها فضاءنا الفكري بالتجديد الجديد.. إن شاء الله.

معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي

إن تجديد الفكر الإسلامي، ومن ثم خطابنا الديني، ليس بدعة طارئة، ولا نزعة مستحدثة، و إنما هي سنة دينية، وقانون شرعي، وضرورة حياتية، استظلت به المسيرة الحضارية الإسلامية على مر تاريخها الطويل والعريق..

ويشهد على هذه الحقيقة تحول هذا التجديد -في تراثنا الحضاري- إلى فن من فنون التأليف، وعلم ترصد مؤلفاته أعلام التجديد و إبداعاتهم فيه على مر تاريخ الإسلام.

إننا نتلو في آيات القرآن الكريم قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة: 3].

ونقرأ في السنة النبوية الشريفة قول الرسول ﷺ: **«يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»**[1]، فلا نشعر -وفق المنهاج الإسلامي ووسطيته الجامعة- أن هناك أدنى تناقض بين اكتمال الدين، بتمام الوحي وختام النبوة والرسالة، وبين التجديد الدائم أبدًا لهذا الدين، الذي اكتمل بختم الوحي وتمام القرآن الكريم.

ذلك أن الدين: عقيدة وشريعة.. والعقيدة فيه هي: الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر.. والشريعة فيه هي: كل ما ينتهجه المسلم ويسلكه ويقيمه من عبادات، ومعاملات، وأخلاق.. كي ينطبق عليه وصف المسلم انطباقًا كاملًا.

ولكل من العقيدة والشريعة أصول وقواعد وأركان، وهي جميعها قد اكتملت بتمام الوحي الذي اكتمل به الدين، وبإقامة الرسول ﷺ وصحابته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهذا الدين..

---

(1) رواه أبو داود.

لكن الإنسان المسلم، بحكم خلافته لله -سبحانه وتعالى- في عمارة الأرض، وسياسة المجتمع وتنمية العمران، لابد له -وهو ينجز مهمة خلافته هذه، ويؤدي أمانتها- من إقامة أبنية أخرى يبدعها -باجتهاده- فوق هذه الأصول والقواعد والأركان.. فالإسلام -مثلاً- قد بني على خمس: **«شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلًا»**[1].

فهذه الأركان الخمسة هي القواعد أو الأصول التي بني عليها الإسلام، وليست هي كل بناء الإسلام، وإنما هي القواعد التي تعلوها أبنية تشبه أن تكون فروعًا لهذا الأصول. وهذه الأبنية -أو (الفروع المنبثقة من الأصول)- والتي تتمثل في المعاملات التي تتغير وتتطور وتتجدد تبعًا للمصلحة ووفقًا لمقتضيات الزمان والمكان -إذا كانت متسقة مع مقاصد الأصول وغايات القواعد وحدود الأركان- فهي «تجديد» في نطاق هذه الأصول وآفاقها، وروحها، فالأصول الثوابت محددة لا تجديد فيها ولا تطوير، وأي حديث عن إمكان التجديد في هذه الأسس هو نقض لهذا الدين وهدم لأصوله وقواعده، بينما آفاق هذه الأصول وآثارها، وفروعها الباسقة منها هي دائمة النمو والتطور، تقبل التجديد، وتغير الأحكام بشرط أن يتم ذلك في إطار الثوابت والأصول والقواعد والأركان..

ولوضوح هذه الحقيقة من حقائق المنهاج الإسلامي، كان اتفاق مذاهب الفكر الإسلامي على امتناع الاجتهاد في الأصول، وعلى هذا الاتفاق قامت وحدة الأمة -التي هي فريضة دينية، وأصل ديني- منذ اكتمال الدين بختم الرسالة.. وكان اتفاق المذاهب الإسلامية على أن الاجتهاد الإسلامي مجاله «الفروع».. وأن هذا الاجتهاد الذي ندب إليه العلماء المؤهلون هو الذي يثمر أحكامًا جديدة - أي: فروعًا جديدة- تحل محل أحكام تجاوزها الواقع الذي تغير، والعرف الذي تطور. والعادات التي تبدلت، والمصالح التي استجدت، وذلك لأن مثل هذه الأحكام مرتبط بعلل غائية، تدور معها وجودًا وعدمًا..

بل إن هذا الاجتهاد أو التجديد إنما ينهض بدوره الدائم في الكشف عن جوهر الأصول والقواعد والأركان وتجليتها إذا علاها غبار الابتداع أو التشدد، فطمس معالمها بالزيادة أو

(1) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.

الانتقاص أو التحريف، أو التأويل الفاسد.. وتجلية الأصول هذه لاستنباط أحكام جديدة منها هي المعنية بتجديد الدين، وهو الذي عناه الحديث الشريف بتجديد الدين إلى جوار تجديد «فكر المتدينين بالدين».. وهو الذي جعل رسول الله ﷺ ينبه على أن للإيمان -وهو جوهر الدين- تجديدًا.. وذلك عندما قال لصحابته:

«جددوا إيمانكم».

قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا ؟

قال: «أكثروا من قول لا إله إلا الله»[1].

لأن كلمة التوحيد هي الجلاء الذي يكشف عن نقاء هذا التوحيد، عندما يزيل عن أصوله وجوهره غبار آثار العبودية والخضوع لغير الله تعالى.. وبذلك يتجدد الإيمان.

فليس «التجديد» إذًن، نقيضًا «لاكتمال الدين وثباته» بل إنه السبيل لامتداد تأثيرات الدين الكامل وثوابته وأصوله إلى الميادين الجديدة، والأمور المستحدثة، وهو الضمان لبقاء «الأصول» صالحة لكل زمان ومكان.. أي أنه هو الضمان لبقاء الرسالة الخاتمة خالدة، ولولا مده الفروع الجديدة إلى الجديد من المحدثات، و إقامته الخيوط الجديدة بين الأصول الثابتة وبين الجديد الذي يطرحه تطور الحياة، ولولا تجديده الدائم الذي يجلو الوجه الحقيقي النقي لأصول الدين وثوابته.. لولا دور «التجديد» هذا في حياة الإسلام ومسيرته لنُسخت هذه الأصول وطُمست: إما بتجاوز الحياة لأحكام الشريعة، و إما باغتراب المسلم المتمسك بدينه، وانتباذه من الحياة ركنًا قصيا.

و لأن التقدم الحضاري ليس خطًا صاعدًا دائمًا وأبدًا. وكذلك التراجع الحضاري ليس خطًا هابطًا دائمًا وأبدًا.. و إنما هي سنة الله التي يداولها بين الناس في الاجتماع والتاريخ - لأجل ذلك شهدت المسيرة الحضارية لأمتنا قرونًا من الازدهار والتقدم جعلت منها العالم الأول على ظهر هذه الأرض، والمنارة التي أضاءت للأمم الأخرى سبلها إلى التقدم والنهوض. وشهدت مسيرتنا الحضارية - كذلك- فترات من التراجع والجمود والتقليد.

(1) رواه الإمام أحمد.

ولقد أشار حديث رسول الله ﷺ إلى فلسفة خط سير التاريخ -في دورات تقدمة وتراجعه- حين قال: **«لا يلبث الجور بعدي إلا قليلًا حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره»**[1].

وفي عصرنا الحديث، وأمام صدمة الغزوة «الامبريالية» الغربية الحديثة، التي حملت في ركابها تيارات -الفلسفة الوضعية الغربية- التي أحلت «الدين الطبيعي» محل «الدين الإلهي»، والتي أنسنت الكتب المقدسة، وتنكرت لمصدرها الإلهي، وأحلت العقل محل النقل، بعدما رفضت الجمع بينهما، وبعدما استبدلت العلم الطبيعي بالعلم الإلهي.. أمام هذا الغزو الفكري الغربي تصدى علماء الأزهر الشريف لهذا الفكر الغازي، فكشفوا عواره وتطرفه، ورفضوه.. ولم تفلح حيل بونابرت [1769 - 1821م] في دعاواه أنه وجنود حملته مسلمون.. إذ كشف هذه الدعاوى علماء الأزهر، الذين قال -باسمهم- الشيخ عبد الرحمن الجبرتي [1167 - 1237هـ - 1754 - 1822م] -عن زيف إسلام الفرنسيين-: «إن إسلامهم نصب.. فلقد خالفوا النصارى والمسلمين، ولم يتمسكوا من الأديان بدين، وهم دهرية معطلون، وللمعاد والحشر منكرون، وللنبوة والرسالة جاحدون»[2].

وكذلك صنع الشيخ رفاعة الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م] عندما ذهب إلى باريس، وخبر الفلسفة الوضعية المادية التي أفرزها التنوير الوضعي الأوروبي، فقال عنها: «ولهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية.. وليس لهم من دين النصرانية إلا الاسم فقط، فهم إباحيون يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب، ولذلك لا يصدقون بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية»[3].

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) الجبرتي: [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين] ص 34، تحقيق: حسن محمود جوهر، عمر الدسوقي، طبعة القاهرة 1969م.

(3) الطهطاوي: [الأعمال الكاملة] ح 2، ص 159، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت 1973م وطبعة مكتبة الأسرة 2010.

ووصف الطهطاوي باريس -شعرًا- قال فيه:

أيوجـد مثـل باريـس ديـار شـموس العلم فيهـا لا تغيب
وليـل الكفر ليس لـه صباح أما هـذا -وحقكم- عجيب!

ولم يقف الشيخ الطهطاوي -وهو من أبرز شيوخ التجديد في عصرنا الحديث- عند النقد والرفض فقط، وإنما نبه على منهاج الإسلام الذي يجمع بين الشرع والعقل، فقال: «وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه، فتحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع»[1].

وبذلك تميز التجديد الإسلامي -منذ فجر نهضتنا الحديثة- عن التغريب الذي جاءنا في ركاب المستعمرين الغزاة.

ومنذ ذلك التاريخ، دعا علماء الأزهر الشريف إلى تجديد الفكر الإسلامي، وخطابه الديني، ليملأ فضاء الأمة، مخافة أن يملأه هذا التغريب الزاحف في ركاب جيوش الاستعمار الغربي.. وألحوا على إحياء سنة التجديد؛ لأنها الضمان لأمتنا -على مر تاريخها- للتقدم والازدهار.. ولأنها السبيل لأن تستأنف الأمة مسيرة التقدم والنهوض.. وبذلك تبلورت المدرسة الإصلاحية -مدرسة الإحياء والتجديد- التي توالت أجيال أعلام علمائها دونما انقطاع، منذ عصر الطهطاوي، وأستاذه شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ 1766 - 1835م] دونما انقطاع، وحتى هذا الواقع الذي نعيش فيه.

وحتى يتميز تجديدنا الإسلامي، الذي يحيي الأصول والثوابت، ويجدد ويطور في الفروع والمتغيرات - عن الحداثة الغربية، التي تقيم قطيعة معرفية كبرى مع الموروث -والموروث الديني على وجه الخصوص- حدد علماؤنا، أصولًا عشرة تميز هذا التجديد لفكرنا الإسلامي وخطابه الديني:

(1) المصدر السابق ج3 ص387.

1- نقد ورفض الجمود والتقليد

وذلك لما يصنعه الجمود والتقليد من تعطيل لملكات الهداية والتعقل والتجدد، التي أنعم الله -سبحانه وتعالى- بها على الإنسان، تمييزًا له -كخليفة لله- عن سائر المخلوقات.. وأيضًا لما يصنعه هذا الجمود من «فراغ فكري» حرصت -وتحرص- عليه فكريات «التغريب والاستلاب الحضاري» التي جاءت بلادنا في ركاب الغزوة «الامبريالية» الغربية الحديثة، لتكون بديلاً عن التجديد. ولتملأ الفراغ الناشئ عن غيبة التجديد والتجدد.

لذلك كان نقد الجمود ورفض التقليد أول الأصول الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد؛ لأن هذا الأصل هو بمثابة تحطيم القيود التي تحول بين الأمة وبين الخروج من المأزق الحضاري الذي تردت فيه، والذي يمثل التخلف الموروث أحد وجهي عملته، بينما يمثل الاستلاب الفكري والحضاري الغربي الوجه الآخر لعملة هذا المأزق الحضاري.

ولقد كان نقد الجمود والتقليد عامًا ومطلقا، سواء أكان تقليدًا للغرب وجمودًا على فكرية التغريب، أو تقليدًا لتجارب الأسلاف وتراثها الموروث.. «فالمقلدون لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها. والتمدن الغربي هو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني. ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم»[1].

فتقليد الحضارة الغازية يخلق «عملاء» لا «علماء».. ذلك أن تميز حضارتنا الإسلامية، المؤسس على تميز شريعتنا الإسلامية، يباعد بين الحضارتين الغربية المادية النفعية، وبين أن تكون نموذجنا في الإحياء والتجديد والنهوض.. فمدنية هذه الحضارة «هي مدنية المُلْك والسلطان، مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج، مدنية الختل والنفاق، وحاكمها

(1) الأعمال الكاملة [جمال الدين الأفغاني] ص 195 - 197، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة 1968م، وطبعة دارالسلام، القاهرة 2016.

الأعلى هو «الجنيه» عند قوم و«الليرا» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك»[1].

ويقترب من هذا التقليد «للآخر الغربي» تقليد «الأسلاف» والجمود على مواريثهم، فهو وإن لم يدخل في «العمالة» للحضارة الغازية، إلا أنه يصنع «الفراغ الفكري» الذي يتمدد فيه فكر الغزاة.

ولذلك كانت سلفية الجمود على ظواهر النصوص «أضيق عطنًا وأحرج صدرًا من المقلدين، وهي وإن أنكرت كثيرًا من البدع ونحَّت عن الدين كثيرًا مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد، والتقيد به، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليه كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدنية أحباء»[2].

فالمقلدون لنظريات الغرب لا يمكن أن يفيدوا أمتهم بثمرات النظريات الغربية؛ لأنهم قد غفلوا عن ارتباط تلك النظريات بملابسات نشأتها وخصوصيات حضارتها، وتميزات مواريث مجتمعاتها. وكذلك الحال مع المقلدين لنصوص أسلافنا الذين وقفوا عند ظواهر تلك النصوص، غافلين عن المقاصد والمصالح التي جاءت لتتغياها هذه النصوص.

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3ص205، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة، دار الشروق 1993م.

(2) المصدر السابق، ج3، ص314.

2- وثاني هذه الأصول هو التجديد

ذلك أن رفض الجمود والتقليد إذا كان شاملًا لقطبي الغلو في هذا الجمود والتقليد -غلو التغريب بتقليد الآخر الحضاري، وغلو الجمود بتقليد السلف - إنما يضع العقل المسلم أمام خيار وحيد، هو الخيار التجديدي، الذي يمثل الوسط العدل المتوازن بين هذين الغلوين.

وهذا التجديد الذي يجمع بين أصالة العودة للمنابع والأصول الإسلامية، وبين عصرية فقه الواقع المعيش واستشراف المستقبل، هو -في النسق الفكري الإسلامي- أكثر من مجرد «خيار» لأنه ضرورة إسلامية اقتضتها ويقتضيها كون الشريعة الإسلامية هي الشريعة «العالمية» و«الخاتمة» إذ بدون التجديد الذي يحافظ على الثوابت الإسلامية كي لا تحدث قطيعة معرفية مع الأصول تفقد الجديد إسلاميته، والذي يجدد في الفروع وفقه الواقع، كي تمتد فروع الشريعة، فتظلل كل الفضاءات التي يصل إليها الإسلام، وكي تقدم هذه الشريعة الحلول للقرون والأجيال التي تلت وتتلو عصر الوحي والتنزيل -بدون هذا التجديد الضروري، لا تتمكن الشريعة الإسلامية من أن تكون «عالمية» حقًا، ولا «خاتمة» حقًا.. أي أن هذا التجديد هو السبيل لتحقيق إرادة الله -سبحانه وتعالى- في أن تكون شريعة محمد ﷺ ورسالته هي العالمية والخاتمة لرسالات السماء، وأن تظل حجة الله على العباد، قائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولهذه الحقيقة كانت جهود المدرسة الإصلاحية، التي تبلورت في رحاب الأزهر الشريف، مركزة على تجديد دين الإسلام، لتجدد به دنيا المسلمين.

وانطلاقًا من المنهاج النبوي، الذي جعل التجديد سنة من سنن الله، وقانونًا دائم العمل: **«يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»**، والذي جعل التجديد عامًا في كل ميادين الفكر والعمل: **«إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم»**[1]، **«جددوا إيمانكم، قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا؟ قال: «أكثروا من قول لا إله إلا الله»**[2]. انطلاقًا من هذه التوجيهات النبوية، التي

(1) رواه الطبراني.
(2) رواه الإمام أحمد.

تجعل من التجديد سنة وقانونًا، أعلنت مدرسة الإحياء والتجديد معالم هذا المنهاج التجديدي، وهو:

- «تحرير الفكر من قيد التقليد.
- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف.
- والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.
- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري.
- وإصلاح أساليب اللغة العربية.
- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة»[1].

وهي معالم انطلقت من رحاب الأزهر لتصل إلى مختلف أنحاء عالم الإسلام.

(1) الأعمال الكاملة[للإمام محمد عبده]، ج2، ص318.

3- وثالث هذه الأصول هو الإصلاح بالإسلام

وليس بالنموذج الحضاري الغربي الوضعي، الذي اقتحم عالم الإسلام في ركاب الغزوة الأوروبية الحديثة، وإذا كان التجديد الإسلامي كافلًا تقديم الحلول المواكبة لمستجدات العصر والواقع، وكانت هذه الحلول -بسبب إسلاميتها- هي الأقرب إلى فطرة الإنسان المسلم، فإن هذا التجديد يصبح هو الحل لمختلف مشكلات الحياة.. «فالمعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، وذلك بتوفيقها على الوقت والحالة.. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامي ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية.. إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية؛ لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلمها المولى سبحانه.. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة»[1]، «لقد أشربت أنفس الأمة الانقياد إلى الدين حتى صار طبعًا فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذرًا غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا ينبت ويضيع تعبه ويخفق سعيه.. فما لم تتأسس معالم الإصلاح على أصول دين الأمة، فلا أثر لها في نفوسها.. إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانها من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا، وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!»[2].

«إن سبيل إمتنا إلى الزعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد،

(1) الأعمال الكاملة [رفاعة الطهطاوي]، ج 2، ص 159، 160، 79، 32، 477، 386، 387.

(2) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3 ص 109.

هذا الذي من شأنه أن يزعزع القيم الإسلامية في النفوس، وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي والاستعمار القلبي.. ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق لمظاهر الحياة العامة ووسائلها، فنحن نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك، والإسلام يدفعنا إليه»[1].. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو الأحق بها.

(1) الشيخ/ محمود شلتوت. على عبد العظيم [مشيخة الأزهر]، ج2، ص195، طبعة القاهر ة1399هـ - 1975م.

4- ورابع هذه الأصول هو الوسطية الإسلامية

وذلك أن الجمود والتقليد، إذا كان للغرب، فهو تطرف يرى «الآخر الحضاري» ويعمى عن «الذات الحضارية».. وإذا كان تقليدًا لماضينا، فهو تطرف يهاجر من العصر إلى التاريخ، ويجهل الحاضر ساجنا عقله في الماضي.. والوسطية الجامعة هي الصيغة المتميزة للعدل والتوازن التي ميزت الإسلام وشريعته وحضارته، عندما جمعت بين الأصول والفروع، بين الثوابت والمتغيرات، بين المنابع والمصاب، بين الموروث الصالح والوافد النافع.. ولذلك كانت هذه الوسطية -لهذه الأمة الإسلامية- جعلا إلهيا، وصبغة ربانية ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[البقرة: 143].. وفسرها الرسول ﷺ بأنها العدل الذي يجمع -بالتوازن- عناصر الحق والصواب من الأطراف والمصادر المختلفة، وأحيانا المتضادة، ليؤلف بينها، ويقيم منها سبيلًا وموقفًا وسطًا وجامعًا، فقال ﷺ: **«الوسط: العدل، جعلناكم أمة وسطًا»**[1].

وعن هذا الأصل من أصول التجديد الإسلامي، الذي مثل الفطرة التي فطر الله النفوس السوية عليها، جاء في فكر المدرسة الإحيائية الأزهرية: «لقد ظهر الإسلام لا روحيًّا مجردًا، ولا جسديًّا جامدًا، بل إنسانيًّا وسطًا بين ذلك، آخذًا من كلا القبيلين بنصيب، فتوفر له من ملائمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره، ولذلك سمى نفسه دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية»[2].

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3، ص242.

5- وخامس هذه الأصول هو العقلانية المؤمنة

تلك التي تميزت بإعلاء مقام العقل، على حين وقف أهل الجمود والتقليد عند ظواهر النصوص، وتنكروا لنعمة العقل التي ميز الله بها الإنسان على سائر المخلوقات.. كما تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة عن العقلانية اليونانية، التي خلت من النقل والوحي والإيمان الديني، وتميزت أيضًا عن العقلانية الوضعية للنهضة الأوروبية الحديثة، التي جاءت -بسبب ثورتها على الكهانة الكنسية- نقضًا للاهوت والدين، وإنكارًا للغيب والإيمان الديني.. فكانت العقلانية الإسلامية المؤمنة ضرورة دينية للإيمان بالله وصفاته، ولفقه الدين: وحيًا، ونبوة ورسالة، ومناطًا للتكليف بأوامر الدين ونواهيه، وسبيلًا عقليًّا لإبلاغ دعوته، وإقامة حجته، وإزالة الشبهات عن أصوله ومقاصده، وذلك فضلًا عن كونها شكرا لله -سبحانه وتعالى- الذي أنعم بنعمة العقل على الإنسان.. إذ بدون التمتع بهذه النعمة لا يمكن للإنسان أن يعرف قدرها، كي يشكر الله عليها.

ولذلك شاعت في أدبيات مدرسة الإحياء والتجديد، التي تبلورت في رحاب الأزهر الشريف، الصياغات التي تعلي من مقام العقل: «فالعقل هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو أفضل القوى الإنسانية الحقيقية.. وهو ينبوع اليقين في الإيمان بالله وعلمه وقدرته، والتصديق بالرسالة. أما النقل فهو الينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب، كأحوال الآخرة والعبادات»[1].

ولقد تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة، عن «الجمود النصوصي»، الذي يكتفي بالوقوف عند ظواهر النصوص، متنكرًا لتعقل مرامي ومقاصد هذه النصوص، كما تميزت عن العقلانية اللادينية التي ألّهت العقل، وصاحت: «لا سلطان على العقل إلا العقل وحده»، والتي استغنت به عن الوحي والنصوص، فاكتفت بالنسبي عن المطلق والكلي والمحيط، وبعالم الشهادة عن عالم الغيب، وبظاهر الحياة الدنيا عن ما وراء هذا الظاهر، وبآيات الله في كونه المنظور عن آياته في وحيه وكتابه المسطور ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: 6، 7].

(1) المصدر السابق، ج5، ص 428، وج3، ص 398، 325.

وبهذه العقلانية المؤمنة انتفت الثنائيات المتناقضة، تلك التي سقطت فيها كل من «السلفية النصوصية» و«الوضعية الغربية».. فرأينا -في فكر مدرسة الإحياء والتجديد الأزهرية-: معجزة الإسلام وهي القرآن الكريم معجزة عقلانية؛ لأن المعجزة هي الخارقة «للعادة»، وليست الخارقة «للعقل».. «والقرآن الكريم -وهو المعجز الخارق- دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم.. فهو معجزة عُرضت على العقل، وعرفته القاضي فيها، وأطلقت له حق النظر في أنحائها، ونشر ما انطوى في أثنائها، فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري، فلا يدهشك بخارق للعادة، ولا يغشي بصرك بأطوار غير معتادة، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية، فتآخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس، على لسان نبي مرسل، بتصريح لا يقبل التأويل. وتقرر بين المسلمين كافة -إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه- أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل، كالعلم بوجود الله، وبقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحى إليهم، وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم الرسالة، وكالتصديق بالرسالة نفسها، كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل. والله يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم، بدون قيد ولا حد.. والوقوف عند حد فهم العبارة مضر بنا، ومنافٍ لما كتبه أسلافنا من جواهر المعقولات.. والمرء لا يكون مؤمنًا إلا إذا عقل دينه، وعرفه بنفسه، حتى اقتنع به، فمن ربي على التسليم بغير عقل، والعمل، ولو صالحا، بغير فقه، فهو غير مؤمن، لأنه ليس المقصود من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير كما يذلل الحيوان، بل القصد منه أن يرتقي عقله وتتزكى نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه، فيعمل الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته في دينه ودنياه، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده. فالعاقل لا يقلد عاقلًا مثله، فأجدر به أن لا يقلد جاهلًا دونه»[1].

وإذا ما حدث **وحسب** الإنسان وجود تعارض بين العقل والنقل، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعارضًا بين حقيقة النقل وبين توهم العقل -وليس صريح العقل- أو تعارضًا بين العقل وظاهر النقل.. وليس حقيقة النقل «فلقد اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلًا ممن لا ينظر إليه،

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3، ص356، 357، 151، 279، 281، ج4: ص 414.

على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه. والطريقة الثانية: تأويل النقل، مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل»[1].

ومع هذا الإعلاء لمقام العقلانية المؤمنة، هناك الحذر الشديد من العقلانية اللادينية، التي تكتفي بالعقل عن النقل، والتي تستغني بالنسبي عن المطلق والكلي والمحيط.. «فالعقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة، اللهم إلا في قليل ممن لم يعرفهم الزمن، فإن كان لهم من الشأن العظيم ما به عرفهم أشار إليهم الدهر بأصبع الأجيال.. وإذا قدرنا عقل البشر قدره، وجدنا غاية ما ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني.. أما الوصول إلى كنه الحقيقة فمما لا تبلغه قوته.. ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري أن يصل إليه وحده.. ولهذا كان العقل محتاجًا إلى معين يستعين به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة»[2].

فالمسلم يقرأ النقل بالعقل.. ويحكم العقل -الذي هو نسبي الإدراك- بالنقل المطلق والكلي والمحيط.. وبذلك تميزت العقلانية الإسلامية المؤمنة بالجمع بين العقل والنقل.. بينما أحلت «السلفية النصوصية» النقل محل العقل.. وصنعت «الوضعية المادية» العكس، عندما ألّهت العقل وأحلته مكان النقل..

ولقد كان من ثمرات هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة إفساح المجال أمام التفكر والتدبر والتعقل، على النحو الذي جعل المسيرة الحضارية لأمتنا تخلو من وجود ظاهرة ملحوظة للإلحاد، حتى «لقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر.. فهل رأيت تسامحًا مع أقوال الفلاسفة الحكماء أوسع من هذا؟! وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولًا لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟!»[3].

(1) المصدر السابق، ج3، ص301.
(2) المصدر السابق: ج3، ص412، 426، 379، 397.
(3) المصدر السابق، ج3، ص 302.

6- وسادس هذه الأصول: الوعي بسنن الله الكونية

تلك التي تحكم سائر عوالم المخلوقات، والتي تمثل قواعد علم الاجتماع الديني، في التقدم والتخلف، في النهوض والتراجع، في الانتصارات والهزائم، وفي التدافع بين الدعوات والأمم والحضارات.

لقد ادعت أدبيات هذه المدرسة الأزهرية التجديدية إلى تأسيس علم السنن والقوانين الإلهية في الاجتماع الإنساني، وإلى أن يستخرج المسلمون هذا العلم من القرآن الكريم كما استخرجوا غيره من العلوم الإسلامية.. وفي تفسير قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران: 137]، قال إمام هذه المدرسة: «إن إرشاد الله إيانا أن له في خلقه سننًا، يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علمًا من العلوم المدونة لنستديم ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه، فيجب على الأمة في مجموعها أن يكون فيها قوم يبينون لها سنن الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال، وبينها العلماء بالتفصيل، عملًا بإرشاده، كالتوحيد وأصول الفقه.

والعلم بسنن الله تعالى من أهم العلوم وأنفعها، والقرآن يحيل عليه في مواضع كثيرة، وقد دلنا على مأخذه من أحوال الأمم، إذ أمرنا أن نسير في الأرض لأجل اجتلائها ومعرفة حقيقتها.

إن لله في الأمم والأكوان سننًا لا تتبدل، وهي التي تسمى شرائع، أو نواميس، أو قوانين.. ونظام المجتمعات البشرية، وما يحدث فيها هو نظام واحد لا يتغير ولا يتبدل، وعلى من يطلب السعادة في المجتمع أن ينظر في أصول هذا النظام حتى يرد إليه أعماله، ويبني عليه سيرته، وما يأخذ به نفسه، فإن غفل عن ذلك غافل، فلا ينتظر إلا الشقاء، وإن ارتفع في الصالحين نسبه، أو اتصل بالمقربين سببه، فمهما بحث الناظر وفكر وكشف وقرر أتى لنا بأحكام تلك السنن، فهو يجري مع طبيعة الدين، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه، ولا تنفر منه»[1].

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج5، ص94، 95، ج3، ص284.

وبالوعي بهذه السنن الإلهية في الكون والاجتماع الإنساني، تسقط ثنائية التناقض الموهوم بين الإيمان الديني والقضاء الإلهي، وبين الأسباب التي أودعها خالق الكون ومسبِّب الأسباب في الكون المخلوق.. «فليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين حوادث الكون من الترتيب في السببية والمسببية إلا إذا كفر بدينه قبل أن يكفر بعقله»[1].

(1) المصدر السابق، ج3، ص502.

7- وسابع هذه الأصول: أن الدولة مدنية إسلامية، لا كهنوتية ولا علمانية

فالإنسان مستخلف لله -سبحانه وتعالى- لاستعمار الأرض، شاكر لله على تسخيره ما سخر لهذا الإنسان من نعم وطاقات وقوى وملكات لإقامة هذا العمران.

ولأن الاسلام هو دين الجماعة الشاملة للفرد، والمؤسسة على الأسرة، فإن الأمة -وليس الفرد أو الطبقة- هي مركز الاستخلاف.. ولأن الله لطيف بعباده، فلقد كان من لطفه بخلقه، وعنايته ورعايته لهم، إرساله الرسل و إنزاله الكتب لتصويب مناهج الجماعات والأمم في هذه الحياة، لذلك، كانت الشريعة الإلهية هي بنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان.

ولأن «الدولة» -وهي مؤسسات السلطة- لم ترد في أصول الإيمان، ولا في أركان الإسلام.. كانت -ككل «النظم الحياتية»- إبداعًا مدنيًّا إنسانيًّا، وجزءًا من الاجتهادات البشرية المتطورة، تقيمها الجماعة لتحقيق المقاصد الدينية والدنيوية، التي لا تقوم بغير هذه «النظم والمؤسسات».. فالدولة «واجب مدني» لا تقوم بدونه «الواجبات الدينية» ومصدر إقامتها والسلطة والسلطان فيها هو الأمة، بشرط ألا تخرج هذه السلطة ولا هذا السلطان عن الشريعة.. التي هي بنود عقد الاستخلاف وعهده؛ «فالأمة» مستخلفة لله.. و«الدولة» مستخلفة عن الأمة، وكلتاهما- «الأمة»و«الدولة»- محكومة سلطتهما بإطار الثوابت الشرعية.

وبهذا التصور تميزت وتتميز الدولة الإسلامية عن دولة الكهانة الكنسية الأوربية التي دمجت الدولة في الدين، وغابت عنها الأمة.. كما تتميز عن الدولة العلمانية، التي فصلت بين الدولة والدين، فغابت عنها الشريعة الإلهية.. «فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر، وهي سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم»

أصل من أصول الإسلام -وما أجله من أصل- قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها. هدم الإسلام بناء تلك السلطة، ومحا أثرها، حتى لم يبقَ لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم، ولم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطانًا على عقيدة أحد ولا سيطرة على

إيمانه، فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه.. والإسلام يحدد أن الأمة، أو نائب الأمة هو الذي ينصب الخليفة، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «ثيوكراتيك»، أي سلطان إلهي.

وكذلك القاضي والمفتي وشيخ الإسلام.. لم يجعل الإسلام لهؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدرها الشرع الإسلامي، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد، أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريقة نظره.

إن الإيمان بالله يرفع الخضوع والاستعباد للرؤساء الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية، وهي دعوى القداسة والوساطة عند الله، أو السلطة الدنيوية وهي سلطة الملك والاستبداد، فالمؤمن لا يرضى لنفسه أن يكون عبدًا لبشر مثله للقب ديني أو دنيوي، وقد أعزه الله بالإيمان، وإنما أئمة الدين مبلغون لما شرعه الله، وأئمة الدنيا منفذون لأحكام الله، وإنما الخضوع الديني لله ولشرعه، لا لشخوصهم وألقابهم.

ومع هذا.. فالإسلام دين وشرع.. لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ويأخذ على يده في عمله، فكان الإسلام -بذلك- كمالًا للشخص، وألفة في البيت، ونظامًا للملك امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه»[1].

وهذه الدولة الإسلامية المدنية-يمكن- في ظل التنوع الوطني والقطري والقومي، والاختلاف في الألسنة واللغات، أن تصبح جامعة حضارية، يضم محيطها القوميات والأقاليم والأوطان، دون أن تكون دولة مركزية واحدة..

والاجتماع الإسلامي -في هذه الدولة- **يزكي مبدأ المواطنة** -الذي هو تفاعل ومفاعلة بين المواطن والوطن- بصرف النظر عن عقائد ومذاهب المواطنين.. ولقد عرفت الدولة الإسلامية الأولى -في المدينة المنورة- تقنين المواطنة، عندما صاغ رسول الله ﷺ الوثيقة الدستورية

(1) المصدر السابق ج3: ص233، 288، 286، 285، 287، 225، 226، وج4 412.

التي ساوت بين المواطنين على اختلاف دياناتهم.. والتي جاء فيها: «لكل من ينتحل دين النصرانية في أقطار الأرض، جوار الله وذمة محمد رسول الله، على أموالهم وأنفسهم وملتهم.. وبيعهم وكل ما تحت أيديهم.. أن أحمي جانبهم، وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان ومواطن السياح.. وأن أحرس دينهم وملتهم أين كانوا بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي.. لأني أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم»[1].

فالمواطنة معلم من معالم الاجتماع الإسلامي، وليست طارئة على هذا الاجتماع ولا مناقضة له -كما كان حالها في مناخات حضارية أخرى-.

(1) [مجموع الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة]، ص 112، تحقيق: د. محمد حميد الله الحيدر آبادي، طبعة القاهرة 1956م

8- وثامن هذه الأصول: الشورى

ففي هذه الدولة المدنية الإسلامية نرى الشورى فريضة إلهية، فريضة في «الدولة»: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: 159] فهي استخراج الرأي من المواطنين، وبعد إنضاجها للقرار تأتي مرحلة العزم، أي تنفيذ القرار الذي قرره أولوا الأمر بالشورى، ليوضع في الممارسة والتطبيق.. وهي -كذلك- فريضة من الفرائض الكفائية على جمهور الأمة، إذا قام بها أولوا الأمر سقطت عن الباقين.. ومعنى هذا أنها آكد من الفرائض العينية؛ لأن التخلف عن الفرض العيني يقف إثمه عند الفرد، بينما التخلف عن إقامة الفرائض الكفائية -الاجتماعية- يلحق إثمه بالأمة جمعاء.. ولذلك جاءت الشورى -في القرآن الكريم- صفة من صفات المؤمنين ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى: 38].. فهي ليست امتيازًا «للأحرار.. الإشراف.. الملاك.. الفرسان» كما كان حالها في الديمقراطية الإغريقية.. وليست مجرد «حق» من حقوق الإنسان، حتى يجوز له أن يتنازل عنه بالرضا والاختيار، وإنما هي فريضة إلهية، وتكليف سماوي -على الكافة- وضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني. بل لقد بلغ الإسلام في تزكية الشورة حدًّا جعل فيه «العصمة» للأمة، ومن ثم للرأي والقرار المؤسس على شوراها، فقال رسول الله ﷺ **«إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»**[1]، وذلك لتطمئن القلوب إلى حكمة الرأي وصواب القرار إذا كانا مؤسسين على شورى الأمة..

ولقد صاغ علماء الإسلام مبدأ الشورى وفريضتها صياغة دستورية، نقلها القرطبي (671هـ - 1273م) عن المفسر ابن عطية (481 - 542هـ - 1088 - 1148م) الذي قال: «إن الشورى من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب.. وهذا مما لا خلاف فيه»[2].

ولأن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو الأحق بها، فإن الرؤية الإسلامية تفسح الميادين للاستفادة من مختلف التجارب الإنسانية لإغناء آليات تطبيق الشورى الإسلامية، ومن

(1) رواه ابن ماجة.

(2) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن]، ج2، ص 249، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

هذه التجارب والخبرات ما تبلور في إطار الديمقراطية الليبرالية الغربية، من النظم الدستورية، والتمثيل النيابي عبر الانتخابات، والتبادل السلمي للسلطة.. وهي خبرات غنية وثروة إنسانية، لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنها تطوير خلاق لما عرفته حضارتنا الإسلامية -مبكرًا- من أشكال أولية وجنينية في «البيعة» و«المؤسسات».

9- وتاسع هذه الأصول هو العدالة الاجتماعية

المؤسسة على فلسفة الاستخلاف.. فالمال مال الله، والناس - الأمة، وليس الطبقة ولا الفرد - مستخلفون في الأموال والثروات، يتملكون ويستثمرون ويتمتعون - كوكلاء ونواب- في حدود ضوابط عقد وعهد الاستخلاف، التي تحددت في قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7]، وفي تفسيرها يقول الإمام الزمخشري: (467 - 538هـ - 1075 - 1144م).. في [الكشاف]:«إن مراد الله في هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التي في إيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما موّلكم إياها، وخولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب»[1].. وإذا كانت النظريات الاجتماعية الوضعية قد أصابها التطرف، وأصبح منها من حرم الملكية، فخالف فطرة الحيازة الباعثة على تنمية الأموال والثروات.. ومنها من أطلق العنان لحرية التملك دونما قيود أو حدود، فوقع في الطغيان ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: 6، 7].. فإن فلسفة الاستخلاف الإسلامية قد جمعت -بالوسطية المتوازنة- بين القطبين المتقابلين، على النحو الذي أشار إليه الإمام محمد عبده (1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م) عندما نبه على دلالات إضافة القرآن الكريم مصطلح «المال» إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية، وإضافته إلى ضمير «الفرد» في سبع آيات. وذلك «لينبه الله بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها، فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم إنما هو مال أمتكم»[2].

ولذلك كان نصيب الفقراء في الأموال «حقًا» وليس «منة» من الأغنياء؛ لأن الكافة مستخلفون في مال الله، الذي خلقه وسخره للكافة: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10].

ولأن الحفاظ على الحياة -النفس- في المقدمة من مقاصد الشريعة، كان التكافل الاجتماعي الذي يجعل الأمة كالجسد الواحد، هو الوسيلة لتحقيق هذا المقصد، وقد أسست الرؤية الإسلامية صلاح الدين والدنيا بتوافر حدود الكفاية لعموم الناس.. وبعبارة حجة الإسلام أبو

(1) الزمخشري[الكشاف]، ج 4، ص61، طبعة القاهرة 1967.
(2) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج 5، ص194.

حامد الغزالي (450 - 505هـ - 1058 - 1111م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بانتظام الدنيا.. فنظام الدين بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليه إلا:

- بصحة البدن.

- وبقاء الحياة.

- وسلامة قدر الحاجات من: أ- الكسوة، ب- والمسكن، جـ- والأقوات، د- والأمن.

فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية. وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاه إلى الآخرة؟ فإذن، بان أن نظام الدنيا، أعني مقادير الحاجة، شرط لنظام «الدين»»[1].

ومنذ فجر الإنسانية تقررت هذه «الحقوق الإجتماعية» للإنسان، وقال الله سبحانه وتعالى لآدم -عليه السلام- عندما بدأ هبوطه على الأرض: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: 118، 119].

(1) الغزالي [الاقتصاد في الاعتقاد]، ص 135. طبعة مكتبة صبيح - بدون تاريخ.

10- وعاشر هذه الأصول: إنصاف المرأة

لتشارك الرجل في القيام بفرائض العمل العام وتكاليفه -الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- ولذلك وجب تحرير المرأة من أغلال التخلف الموروث باسم الإسلام.. وليس تحريرها -كما يريد المتغربون- من الإسلام.. والمساواة الإسلامية بين الرجل والمرأة هي مساواة الشقين المتكاملين، وليس مساواة الندين المتماثلين المتنافرين.. فالنساء شقائق الرجال.. ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ﴾ [آل عمران: 195]، ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةًۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21].

وإذا كان الإسلام قد أراد للأمة أن تكون بمثابة الجسد الواحد، فإن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء الأمة «التي تتكون من البيوت (العائلات)، وصلاح الأسرة هو صلاح الأمة، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة. والرجل والمرأة يتماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما يتماثلان في الذات والشعور والعقل.. والآية القرآنية: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [البقرة: 228]. هي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمرًا واحدًا عبر عنه بقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ﴾ [البقرة: 228].. وهذا الأمر -وهو القوامة- يوجب على المرأة شيئًا وعلى الرجل أشياء، ذلك أن الحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولابد لكل اجتماع من رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف كي لا تنفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام.. والرئاسة هنا إرشاد ومراقبة وملاحظة، وليست قهرًا ولا سلبًا للإرادة.. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن، وكلاهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذه عبدًا يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولاسيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه.. أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنهم إنما يلدون عبيدا لغيرهم»[1].

❋❋❋

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج4، ص606 - 611.

هكذا كان التجديد -للفكر والخطاب- فريضة إسلامية، على مر تاريخنا الحضاري.. وهكذا كانت الدعوة إليه السبيل لتجاوز الأمة مراحل التراجع الحضاري.. وهكذا تبلورت في إطار الأزهر الشريف منذ فجر نهضته الحديثة المدرسة الإصلاحية، التي حمل علماؤها رسالة التجديد إلى مختلف أنحاء عالم الإسلام.. فالتجديد هو الحياة والإحياء.. والجمود هو الموت والموات.. وبعبارة الإمام الشيخ محمود شلتوت (1310 - 1383هـ - 1893 - 1963م):

«فالجمود عند الموروث، والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد.. والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني، كلاهما شأن لابد منه في الحياة، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته لكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية.. فيتحقق فشله في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم.

وكذلك الجمود عند آراء المتقدمين لمجرد أنهم متقدمون، فيه سلب لمزية الإنسان في التمييز بين الحق والباطل، والملائم وغير الملائم.. فيقاد بالزمام، وزمامه صور الآباء والأجداد، فهي دائمًا تجذبه القهقرى، ولا يجد في نفسه عونًا على التقدم، فيقع في ضيق من الحياة المتجددة حوله ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا ﴾ [الأعراف: 28].. ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صولة الطبيعة النامية، فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون.

فالجمود جناية على الفطرة البشرية، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار لحجة الله على عباده، وتمسك بما لا وزن له عند الله».

«إن التجديد يربط الفكر الإسلامي بالحياة الواقعية التي يعيش فيها العالم اليوم، والتي تتجاذبها تيارات فكرية متعارضة، يجب أن يقف العقل المسلم، أمامها ليقي الجماعة الإسلامية غزوها، وليحفظها من الانحلال والذوبان في غيرها»[1].

فهو طوق نجاة الأمة من المأزق الحضاري الذي تعيش فيه.. وهو سبيلها إلى إحياء النموذج

(1) الشيخ محمود شلتوت: [من توجيهات الإسلام]، ص 140 - 143، طبعة دار الشروق، القاهرة 1400هـ - 1980م.

الحضاري الإسلامي، الذي جعل منها العالم الأول على ظهر هذه الأرض عندما كانت قيادتها لأعلام التجديد، الذين جددوا لها دينها كي تتجدد به دنياها.. وهو السبيل إلى ملء الفراغ الذي يولده الجمود، والذي يتمدد فيه التغريب.. فالاستقلال الفكري، والنهوض الحضاري رهن بازدهار معالم التجديد في واقعنا الذي نعيش فيه.

المصادر والمراجع

- ابن تيمية: [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] طبعة القاهرة 1321هـ.

- الأفغاني: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة 1968م. وطبعة دار السلام- القاهرة 2016م.

- الباقلاني: [التمهيد] تحقيق: محمد الخضري، د. محمد عبد الهادي أبوريدة. طبعة القاهرة 1947م.

- الجبرتي: [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] تحقيق: حسن محمود جوهر، عمر الدسوقي، طبعة القاهرة 1969م.

- الزمخشري: [الكشاف] طبعة القاهرة 1967م.

- الطهطاوي: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت 1973م. وطبعة مكتبة الأسرة - القاهرة - 2010م.

- عبد الله النديم: مجلة [الأستاذ] جـ 15، 17، 18، 20، 22، 1892م و1893م.

- علي عبد العظيم: [مشيخة الأزهر]طبعة القاهرة 1399هـ 1979م.

- الغزالي - أبو حامد: [فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة] طبعة القاهرة 1907م.

- [الاقتصاد في الاعتقاد] طبعة مكتبة صبيح- القاهرة - بدون تاريخ.

- القرطبي: [الجامع لأحكام القرآن] طبعة دار الكتب المصرية.

- د.محمد حميد الله: [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] طبعة القاهرة 1956م.

- محمد عبده: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د.محمد عمارة. طبعة دار الشروق- القاهرة 1993م و2006م.

- د.محمد عمارة: [الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين] طبعة دار السلام - القاهرة 1432هـ 2011م.

- محمود شلتوت: [من توجيهات الإسلام] طبعة دار الشروق - القاهرة 1400هـ 1980م.

الفهرس

الموضوع **صفحة**

تراث الإسلام 7
تهذيب التراث الإسلامي 17
التجديد: ضرورة وقانون.. لكن: كيف؟ 33
معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي 47
1- نقد ورفض الجمود والتقليد 52
2- وثاني هذه الأصول هو التجديد 54
3- وثالث هذه الأصول هو الإصلاح بالإسلام 56
4- ورابع هذه الأصول هو الوسطية الإسلامية 58
5- وخامس هذه الأصول هو العقلانية المؤمنة 59
6- وسادس هذه الأصول: الوعي بسنن الله الكونية 62
7- وسابع هذه الأصول: أن الدولة مدنية إسلامية، لا كهنوتية ولا علمانية 64
8- وثامن هذه الأصول: الشورى 67
9- وتاسع هذه الأصول هو العدالة الاجتماعية 69
10- وعاشر هذه الأصول: إنصاف المرأة 71
المصادر والمراجع 77